

الباب الثاني عشر
في صلاة الجماعة وإحكامها

الباب الثاني عشر

في صلاة الجماعة^(١) وإحكامها

[مشروعية
صلاة الجماعة
ودليلها]

د [١٣٤]

هـ [١٨٥ ب]

// والصلاة بالجماعة من جملة شعارات الإسلام وعلاماتها ،
والأصل^(٢) فيه ❖ قوله تعالى : + وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ
الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ...^(٤) إلى تمام الآية ؛ و [لأن
❖ رسول الله ﷺ داوم على إقامة الجماعة في السفر والحضر ،
والصحابه ، والسلف بعدهم إلى يومنا ❖ هذا .
ويشتمل الباب على إحدى وعشرين مسألة :

[حكم إقامة
الجماعة]

إ . . دأها : الصلاة في الجماعة ❖ ، على الصحيح^(١) من

ط [٨٧ ب]

(١) الجماعة في اللغة تطلق على القليل والكثير من كل شيء . المصباح المنير (١ / ١٠٨) باب الحيم . ومعناها الشرعي : ربط صلاة المأموم بصلاة الإمام ، وهي من خصائص هذه الأمة . نهاية الزين ص ١١٦ .

قال المناوي : والحكمة من مشروعيتها قيام نظام الألفة بين المصلين ؛ ولذا شرعت المساجد في المحال ليحصل التعاهد باللقاء في أوقات الصلاة بين الجيران ، ولأنه قد يُعلم الجاهل من العالم ما يجهله من أحكامها ، ولأن مراتب الناس متفاوتة في العبادة ، فتعود بركة الكامل على الناقص فتكمل صلاة الجميع . إغاثة الطالبين (٢ / ٢) .
(٢) الأصل : أصل كل شيء قاعدته ، ويطلق على الدليل بالنسبة للمدلول . لسان العرب (١١ / ١٦) ، التوقيف على مهمات التعاريف (ص ٦٩) .

❖ هكذا في النسخ المخطوطة ، ولعل الصواب (فيها) ؛ لعود الضمير على مؤنث .
(٤) النساء (١٠٢) . ~~والأصل في ذلك قوله : " فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ " وفي (ط)~~
~~و (د) إلى قوله " فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ " .~~

❖ في (د) : [أن] ، وفي (ط) ، (هـ) : " لأن " ولعلها الأصح ؛ لأنها - الجملة -
جاءت لبيان السبب .

❖ في (د ، هـ) : " إلى يومنا هذا " ، وفي (ط) : " إلى زمننا هذا " ، ولا فرق
بينهما .

❖ في (د) ، (هـ) : " الصلاة بالجماعة " ، وفي (ط) : " الصلاة في الجماعة " ،

مذهبنا^(٢) ليست من فرائض الأعيان^(٣) ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٤) ومالك^(٥) . وخرج بعض أصحابنا قولاً آخر أنها من فرائض الأعيان // من لفظة ذكرها في الكتاب^(٦) ، وذلك أن الشافعي - رحمه الله - تكلم في الكتاب على قوله تعالى : + وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا^(٧) ، فقال : (يحتمل أنه أوجب إتيان صلاة الجماعة في غير الجمعة ، كما أمر بإتيان الجمعة

وهي الصواب ؛ لأن المراد ببيان حكم الصلاة جماعة ؛ لا حكم الإمامة .

(١) الصحيح : هو الرأي الراجح من الوجهين أو الوجوه لأصحاب الإمام الشافعي ، وذلك إذا كان الاختلاف بين الوجهين ضعيفاً ، فالراجح من الوجوه هو الصحيح ، ويقابله الضعيف أو الفاسد .

المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ، ص ٥١٠ .

(٢) انظر : الإبانة للفوراني الورقة (٥٥ - ب) ، المقنع للمحاملي الورقة (٥٨) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري (١١٩٦ / ٢) ، نهاية المطلب للجويني ج ٢ الورقة (٣٧٧ / ١) ، التنبيه ص ٥١ ، التعليقة (١٠٠٦ / ٢) وقال في المجموع (١٦٠ / ٤ - ١٦١) حكم صلاة الجماعة مأمور بها ؛ للأحاديث الصحيحة وإجماع المسلمين ، وفيها ثلاثة أوجه لأصحابنا الشافعية :

الأول : أنها فرض كفاية ، وبه قال أبو العباس بن سريج وأبو إسحاق ، وهو الذي نص عليه الشافعي .

الثاني : أنها سنة ، وممن قال به الشيخ أبو حامد .

الثالث : أنها فرض عين ، وهو قول أبي بكر بن خزيمة وابن المنذر .

(٣) فرض العين : يتناول كل واحد من المكلفين . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للأسنوي (١٨٥ / ٢) . أو فرض العين : ما وجب على كل واحد لا يسقط عنه بفعل غيره . المطلع على أبواب المقنع (٤٨ / ١) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٦٦١ / ١) ، فتح القدير (٣٤٤ / ١) .

(٥) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (٢٥٧ / ١) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد

(١٩٨ / ١)

(٦) كتاب الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي .

(٧) [المائدة : ٥٨] .

وترك البيع ~~✗~~ ، واحتمل أن يكون الأمر بالأذان لتصلى لوقتها ^(٢) .
وهو مذهب أحمد ^(٣) وجماعة ؛ إلا أن الجماعة ليست بشرط في صحتها ؛ حتى لو صلى منفرداً تصح صلاته ، ووجه هذا المذهب ما روى ابن عباس أن النبي ~~✗~~ قال : " مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ " ^(٤) ؛ ولأن الجماعة شرط في [صحة] صلاة الجمعة فكذا في سائر الصلوات . ووجه ظاهر المذهب ما روي عن رسول الله ~~✗~~ أنه قال : " صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً " ^(٥) ، ولو كانت الجماعة مفروضة لما [كان] ~~✗~~ في بيان التفاوت بينهما فائدة ^(٦) . وأما الخبر الذي رواه فمحمول على

صلاة الجمعة ، والقياس على الجمعة غير صحيح ؛ لأن الجمعة اختصت بشرائط لا تشترط في غيرها ؛ فمن ذلك : الوقت ، والعدد ، والخطبة ، وموضع الاستيطان ، ولا // يعتبر ذلك في سائر

~~✗~~ في (د ، هـ) : " بإتيان الجمعة وترك البيع " وفي (ط) : " وإتيان الجمعة بترك البيع " ، والصواب الأول ، لأنه جاء بنصه في كتاب الأم .
(٢) الأم (١ / ٢٧٧) .

(٣) انظر : المغني والشرح الكبير على متن المقنع للإمامين : موفق الدين ، وشمس الدين
ابن قدامة (٢ / ٣) ، كشاف القناع عن متن الإقناع (١ / ٥٥١) ، الإنصاف (٢ / ٢١٠) .

(٤) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب المساجد والجماعات ، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة (١ / ٢٦٠) وقال في نصب الراية لأحاديث الهداية (٢ / ٢٣) :
الحديث أخرجه ابن ماجه عن شعبة عن عدي بن ثابت ، ورواه الحاكم وقال :
على شرطهما (١ / ٢٤٥) ، الدارقطني (١ / ٤٢٠) ، وصحح إسناده ابن حجر في تلخيص الحبير (٢ / ٧٦) .

~~✗~~ ساقطة من (هـ) .
(٦) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، صلاة الجماعة ، انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢ / ١٣١) . ومسلم ، كتاب المساجد ، باب فضل صلاة الجماعة . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٥ / ١٢٥) .

~~✗~~ في نسخة (د) : " كانت " وفي (هـ) ، (ط) : " كان " .
(٨) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٧٧ / ب) ، التعليقة (٢ / ١٠٠٦) .

الصلوات ، فكذا جاز أن يكون من شرائطها الجماعة دون غيرها ،
والذي يدل على الفرق أن الجماعة شرط في الجمعة حتى [لا تصح]
منفرداً ، [وليست] بشرط [في سائر الصلوات] .
فإذا ثبت أنها ليست من فرائض الأعيان ، فهل هي من فروض
الكفايات أم لا^(٥) ؟

ظاهر ما نص // عليه الشافعي - رحمه الله - في كتابه أنها من
فروض الكفايات^(٦) ، يجب إظهارها في كل محلة من البلدة الكبيرة
، وفي موضع واحد من القرية الصغيرة ، ولو تركوا ذلك أثموا ،
وللإمام أن يقاتلهم ، ومن أصحابنا من قال // : هي سنة ، [ولو
تركوا لا تحسبوا]
مقاتلتهم [ووجه ظاهر المذهب ما روي] أن رسول الله ﷺ قال :
" مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ ، إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ "

في (د) ، (هـ) : " على " ، وفي (ط) : " عليه " ، ولعل الصواب الأولى .
في (د) ، (هـ) : " لا تصح " ، وفي (ط) : " لا يصح " ، ولعل الصواب
الأولى ؛ لعود الضمير على الجماعة في الجمعة .
في (هـ) : " ليست " ، وفي (ط) ، (د) : " ليس " ، ولعل الأولى هي الصواب
؛ لعودها على مؤنث .
في (هـ) ، (ط) : " بشرط " ، وفي (د) : " تشترط " ، ولعل الصواب الأولى
، فيكون التقدير : وليس أداء الجماعة بشرط في سائر الصلوات .
(٥) انظر : الأم (٢٧٧ / ١) ، نهية المطلب ج ٢ الورقة (٣٧٧ / ب) ، التعليق
(١٠٠٩ / ٢) ، الحاوي (٣٦١ / ٢) ، البيان (٣٦١ / ٢) ، المجموع (١٦٠ / ٤) - ١٦١ .

(٦) انظر : الأم (٢٧٧ / ١) .
وفرض الكفاية : هو الذي إذا تركه جميع المكلفين به في ذلك الموضع عصوا كلهم
، وإن فعله من يحصل الشعار به سقط الحرج عن الباقي . انظر : تحرير ألفاظ
التنبيه ص ٥١ .

في (د) : " ولو تركوها تحل مقاتلتهم " ، وفي (هـ) ، (ط) : " ولو تركوا لا
تحل مقاتلتهم " وهي الصواب ؛ لأن حكمها سنة ؛ فلا يباح فيما حكمه السنة القتل .
ساقطة من (ط) ، (د) .

عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَعَلَيْنَا بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ الذَّنْبَ يَأْكُلُ الشَّاةَ الْقَاصِيَةَ" (١).
وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِحَطْبٍ
فِيحُطَّبُ، ثُمَّ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَيُنَادَى لَهَا، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيَوْمُّ النَّاسَ، ثُمَّ
أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُخْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتُهُمْ" (٢).

[وجه الرواية الأخرى] أن الجماعة مأمور لا تبطل الصلاة
بتركه، [ولا تكون فرضاً على الكفاية] (٤)؛ كالتسيحات والتكبيرات
والأنكار.

[حكم إقامة
الجماعة في
غير المسجد]

الثانية: صلاة الجماعة لا تختص بالمسجد (٥)؛ بل تجوز في
الدور والصحاري، والدليل على جوازها في الدور ما روي عن عائشة

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، انظر:
عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٧٦/٢). ورواه النسائي في باب التشديد في ترك
الجماعة.

انظر: سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (١٠٦/٢)، تلخيص الحبير
(٦٥/٢). وقال عنه النووي في المجموع: إسناده صحيح. انظر: المجموع (١٦٠/٤)
(٢٤٦/١) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

د [١٠٣٥]

والقاصية: أي البعيدة. القاموس المحيط (٤٣١/٤). ومعنى استحوذ عليهم أي
غلبهم. لسان العرب (٤٨٧/٢).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، انظر:
فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٢٥/٢). ومسلم في كتاب المساجد، باب
فضل صلاة الجماعة، انظر صحيح مسلم (٤٥١/٥).

❌ في (د) [وجه الرواية الأخرى]، وفي (هـ)، (ط): [وجه الطريقة
الأخرى].

(٤) في (د) (هـ) "فلا تكون من غير هذه الكفايات" وفي (ط) "ولا تكون
في غير هذه الكفايات" ولا فرق بينهما.

الطرق: يطلق هذا الاصطلاح على اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب، فيقول
بعضهم: فيه قولان، ويقول آخرون: لا يجوز إلا قول واحد، أو يقول أحدهم: في
المسألة تفصيل، ويقول الآخر: فيها خلاف مطلق، ونحو ذلك من الاختلافات.

انظر: المنخل إلى مذهب الشافعي ص ٥٠٨ - ٥٠٩.

(٥) انظر: المقنع الورقة (٥٨)، التعليقة (١٠١٢/٢)، مختصر المزني ص ٢٦.

**[فضيلة
الجماعة في
المسجد الحرام
ومسجد رسول
الله]**

(٥) انظر : فتح الباري ، كتاب فضل الصلاة ، باب فضل الصلاة في مسجدي مكة والمدينة (٣ / ٦٣) . صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الحج ، باب فضل الصلاة في مسجدي مكة والمدينة (٣ / ٦٣) .

فجعل حكم مسجد القدس حكم مسجده ، وقدمه على سائر المساجد ،
وليس تختص الفضيلة بالجماعة في هذه المساجد ؛ بل الصلاة منفرداً
في هذه المساجد أفضل [من الصلاة] في غيرها من المساجد .

الثالثة : المسجد إذا صلى فيه مرة بالجماعة^(٢) ، فإن كان [
مسجداً على شارع جرت] العادة بأن يصلي فيه كل قوم ، ولم
يكن [له] إمام راتب ومؤذن راتب ، فلا يكره إعادة الجماعة فيه
ثانياً ، فأما إذا كان للمسجد إمام راتب ومؤذن راتب وصلوا فيه
بالجماعة ، فإن جاء قوم وأقاموا [فيه الجماعة] بإذن الإمام لم يكره ؛ لما روي أن
رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي وحده فقال : " ألا رجلٌ // يتصدقُ
على هذا يصلي معه " ^(١) ، فأما إن أرادوا إقامة الجماعة بغير إذن
الإمام كره عندنا ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٣) .

[إعادة الجماعة
في المسجد]

(١٦٨ / ٩) .

ساقطة من (هـ) .

(٢) انظر : مخطوط الإبانة للفراني الورقة (٤٢ - أ) ، مختصر البيهقي الورقة (١١ / ب) ، الحاوي الكبير للماوردي (٢ / ٣٨٤) ، المقنع الورقة (٥٨) ، البيان (٢ / ٣٨٠ - ٣٨١) ، الأم للشافعي (١ / ٢٧٨) ، التعليقة (٢ / ١٠١٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٢١١) .

في (د) ، (هـ) : " مسجداً على شارع جرت " ، وفي (ط) : " مسجداً جرت " ، ولعل الأولى هي الصواب .

في (د) ، (هـ) : " ولم يكن له " ، وفي (ط) : " ولم يكن لهم " ، والصواب الأولى ، لأنها تعود على مسجد .

في (د) ، (هـ) : " وأقاموا فيه الجماعة " ، وفي (ط) : " وأقاموا الصلاة " ، ولعل الصواب الأولى ؛ لأن الحديث عن حكم إقامة الجماعة ثانياً ؛ وليس عن حكم الصلاة فقط .

(٦) الحديث في سنن أبي داود ، كتاب الصلاة ، باب في الجمع في المسجد مرتين ، انظر : عون المعبود (٢ / ١٩٨) . وقال في نصب الراية (٢ / ٥٧) : رواه ابن خزيمة

(٣ / ٦٢) ، وابن حبان في الإحسان (٤ / ٥٨) ، والحاكم (١ / ٢٠٩) في صحاحهم ، وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم . وقال الترمذي في سننه : حديث حسن (١ / ٤٧٩) .

(٧) مذهب أبي حنيفة : يكره إقامة الجماعة مطلقاً في المسجد الذي له إمام ، وتليهم في

وقال أحمد^(١) : لا يكره . ودليلنا^(٢) أن إقامة الجماعة ثانياً في المسجد لا يؤمن أن يتولد [عنه]^(٣) تفريق الكلمة ، وتظهر العداوة والفتنة بين الناس ؛ بأن ينتظر قوم فراغ الإمام ثم يحضرون ويصلون ثانياً ، ويقصدون بذلك مخالفته ، فإذا كان يؤدي إلى ذلك ، كان أصله ممنوعاً ، وعلى هذا لو [أرادوا أن يصلوا]^(٤) في المسجد الواحد في موضعين في حالة واحدة بالجماعة كره ذلك^(٥) ؛ لأن ذلك يؤدي // إلى المنافرة وظهور العداوة .

د [٣٥]

الرابعة : الجماعة مشروعة في حق النساء عندنا^(٦) ؛ ولكنها [حكم الجماعة للنساء]

ذلك حديث الحسن قال : كانت الصحابة إذا فاتتهم الجماعة فمنهم من اتبع الجماعات ، ومنهم من صلى في مسجده بغير أذان ولا إقامة ، وأيضاً روي أن النبي ﷺ خرج ليصلح بين الأنصار ، فاستخلف عبد الرحمن بن عوف فرجع بعدما صلى ، فدخل رسول الله ﷺ وجمع أهله فصلى بهم بأذان وإقامة ، انظر : المبسوط لشمس الدين السرخسي (١٣٥ / ١) .

وجاء في البدائع (٦٥٤ / ١) : ولو صلى في مسجد بأذان وإقامة هل يكره أن يؤذن ويقام فيه ثانياً ؟ هذا لا يخلو من أحد وجهين : أما إن كان مسجداً له أهل معلوم أو لم يكن ، فإن كان له أهل معلوم فإن صلى فيه غير أهله بأذان وإقامة ، لا يكره لأهله أن يعيدوا الأذان والإقامة ، وإن صلى فيه أهله بأذان وإقامة أو بعض أهله ، يكره لغير أهله وللباقين من أهله أن يعيدوا الأذان والإقامة .

(١) انظر : المغني والشرح الكبير (٨ / ٢) ، كشاف القناع عن متن الإقناع (١ / ٥٥٧) ، الفروع (٥٨٣ / ١) .

(٢) في (د) ، (هـ) : " وقال أحمد " ، وفي (ط) : " وقال أبو حنيفة " ، والصواب الأول ، لأن رأي أبي حنيفة ذكره أولاً .

(٣) في (د) ، (هـ) : " ودليلنا " ، وفي (ط) : " دليلنا " بدون واو .

(٤) في (هـ) : " منه " ، وفي (ط) ، (د) : " عنه " .

(٥) في (هـ) : " لو أرادوا أن يصلوا " ، وفي (ط) : " لو أراد أن يصلي " ، وفي (د) : (

" لو أراد أن يصلوا " ، ولعل الصواب الأولى ؛ لأن الحديث عن الجمع .

(٦) في (د) : " كره ذلك ، لأن ذلك " ، وفي (ط) ، (هـ) : " كره لأن ذلك " ، ولا فرق بينهما .

(٧) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٠٥) ،

أخف حكماً منها في حق الرجال ، [وليست بفرض عليهن] ❌ ؛ لا على العين ولا على الكفاية ، وعند أبي حنيفة ^(٢) ومالك ^(٣) تكره له ^(٤) الجماعة ، ودليلنا ما روي أن رسول الله ﷺ أمر أم ورقة ^(٥) أن تؤم أهل دارها ^(٦) . وروي عن صفوان بن سليم ^(٧) أنه قال : " مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسَاءِ وَتَقُومَ // فِي وَسْطِهِنَّ " ^(٨) .

ط [١-٨٩]

[الجماعة أفضل
في المسجد الذي
تكثر فيه
الجماعة]

الخامسة : الجماعة في المسجد الكبير الذي تكثر فيه الجماعة أفضل ^(٩) ؛ إلا أن يكون المسجد الصغير أقرب إلى داره [وتنقطع

مختصر المزني ص ٢٠٦ ، التعليقة (١٠٧٢ / ٢) ، ونكر في المجموع (٤ / ١٧٠) وروضة الطالبين (٤٤٤ / ١) أن الجماعة تسن في حق النساء ، وذكر وجهين : أحدهما : هل تتأكد في حقهن كالرجال ، والثاني أصحهما : أنه لا يتأكد في حقهن .

❌ في (هـ) : [ليست بفرض عليهن] وهي الصواب ؛ لأن الحديث عن المؤنث ، وفي

(د) : (ط) : [وليس بفرض عليهم] .
(٢) انظر : فتح القدير (٣٥٢ / ١) ، البحر الرائق (٣٧٢ / ١) .
(٣) انظر : المدونة للإمام مالك (١٧٧ / ١) ، المعونة (٢٥٧ / ١) .
(٤) في (د) ، (ط) : " لهن " ، وفي (هـ) : " لهم " ، والصواب الأول ؛ لأن الحديث عن المؤنث .

(٥) أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر الأنصارية ، يقال لها أم : ورقة بن نوفل فنسبت إلى جدها الأعلى ، كان الرسول يسميها الشهيذة ، استشهدت في عهد عمر بن الخطاب ، وقام بقتلها غلام لها وجارية أمر عمر بصلبهما . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٣٢١ / ٨) ، صفة الصفوة (٧٢ / ٢) .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب إمامة النساء ، انظر : عون المعبود (٢١١ / ٢) ، الدارقطني في سننه (٤٠٣ / ١) ، والحاكم (٢٠٣ / ١) .

(٧) صفوان بن سليم المدني ، أبو عبد الله الزهري القرشي ، ثقة ثبت كثير الحديث ، مشهور بالعبادة والصلاح ، توفي سنة ١٣٢ هـ بالمدينة .

انظر : سير أعلام النبلاء (٣٦٤ / ٥) ، شذرات الذهب (١٨٩ / ١) .

(٨) معرفة السنن والآثار للبيهقي ، كتاب الصلاة ، باب إثبات إمامة المرأة (١٣١ / ٣) ، الشافعي في الأم (٢٩٢ / ١) .

(٩) الجماعة في المسجد الذي تكثر فيه الجماعة أفضل ، ولو كان بقربه مسجد قليل الجمع ، وبالبعد مسجد كثير الجمع ، فالبعيد أفضل إلا في حالين : أحدهما : أن تتعطل جماعة القريب بعدوله عنه ، لكونه إماماً ، أو يحضر الناس بحضوره ،

فيه الجماعة بانقطاعه عنه [X] ، أو كان الإمام الذي يصلي في المسجد الكبير فاسقاً^(٢) ، أو متهماً ببدعة ، أو يعتقد عدم الوجوب في بعض ما هو واجب في الصلاة ، فحينئذ الأفضل أن يصلي في المسجد الصغير ، والأصل فيه ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " صَلَاتُكَ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِكَ وَحْدَكَ ، وَصَلَاتُكَ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِكَ مَعَ الرَّجُلِ ، وَمَا أَكْثَرَتْ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ " ^(٣) .

السادسة : [تنبيه] [X]

حكم الجماعة في صلاة الصبح والعشاء أكد منه في غيرهما^(١) ؛

[حكم أداء
الصلاة في
الجماعة في
صلاتي الصبح
والعشاء]

فالقريب _____ ب أف _____ ضل .
والثاني : أن يكون إمام البعيد مبتدعاً أو فاسقاً أو لا يعتقد وجوب بعض الأركان فالقريب أفضل . وحكى الخراسانيون وجهاً أن مسجد الجوار أفضل بكل حال ، والصحيح الذي قطع به الجمهور هو الأول ، فإن كان مسجد الجوار لا جماعة فيه ولو حضر هذا الإنسان فيه لم يحصل جماعة ولم يحضره غيره ، فالذهاب إلى مسجد الجماعة أفضل بالاتفاق . وحكى النووي وجهاً أن رعاية مسجد الجوار أفضل بكل حال . انظر : المجموع (١٧٠ / ٤) ، روضة الطالبين (١ / ٤٤٥ - ٤٤٦) ، التنبيه ص ٥١ ، الإبانة الورقة (٥٦ - ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٨٧ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٢٠٩ / ٢) ، التعليقة (١٠١٣ / ٢) ، مختصر المزني ص ٢٦ ، المقنع الورقة (٥٨) .
[X] في نسخة (د) (وتنقطع فيه الجماعة بانقطاعه عنه) ، وفي (ط) : " وتنقطع بانقطاعه عنه " .

(٢) فسق : أي خرج عن الطاعة . المصباح المنير (٤٧٣ / ٢) .
(٣) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک ، من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة ، عن أبي (٢٤٧ / ١) . وقال : وقد حكم أنمة الحديث يحيى بن معين وعلي بن المدني ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم لهذا الحديث بالصحة . وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب فضل الصلاة جماعة ، انظر : عون المعبود (١٨٢ / ٢) . وقال النووي في المجموع (١٧٠ / ٤) : حديث أبي رواه أبو داود بإسناد فيه رجل لم يبينوا حاله ولم يضعفه أبو داود ، وأشار علي بن المدني والبيهقي وغيرهما إلى صحته .

[X] ساقطة من (هـ) .

لما روي عن رسول الله x أنه قال : " أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَأَفِّقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا " (٢)

ال سابعة : المستحب إذا قصد الجماعة أن يمشي على سكون ولا يسرع^(٣) وإن خاف أن تفوت بعض الصلاة أو كلها ، وقال أبو إسحاق^(٤) : إذا خاف فوت التكبيرة الأولى أسرع ، ودليلنا ما روى

أبو هريرة أن رسول الله x قال : " إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوَهَا وَأَنْتُمْ // تَسْعَوْنَ ؛ وَلَكِنْ اتَّوْهَافًا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا " (٥)

الثامنة : لا يشترط في صلاة الجماعة أن ينوي الإمام استتباع

هـ [١-١٨٧]

(١) انظر : المجموع (٤ / ١٦٦) .

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب فضل صلاة العشاء في جماعة ، انظر : فتح الباري (٢ / ١٤١) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي له (٥ / ١٥١) .

(٣) انظر : المجموع (٤ / ١٧٨) ، روضة الطالبين (١ / ٤٤٧) ، البيان (٢ / ٢٧٢) . وحكى القفال الشاشي : أن المستحب لمن قصد الجماعة أن يمشي إليها وهو المذهب . انظر : حلية العلماء (١ / ٢٢١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري (٢ / ١٢٢١) .

(٤) أبو إسحاق : إبراهيم بن أحمد المروزي ، فقيه انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج ، ولد بمرور ، وأقام ببغداد ، وتوفي بمصر عام ٣٤٠ هـ ، له تصانيف ؛ منها : شرح مختصر المزني . انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الدمشقي (١ / ١٠٥) ، الأعلام للزركلي (١ / ٢٨) .

(٥) رواه البخاري في الأذان ، باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار ، انظر : فتح الباري (٢ / ١١٧) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٥ / ٩٨) .

من يصلي خلفه ~~✕~~ ، بل تصح صلاتهم خلفه ؛ سواء نوى استتباعهم أو لم ينو ، [نوى الإمامة أو لم ينو] ^(٢) ؛ لما روي أن رسول الله //

ط [٨٩ب]

كان في غزوة تبوك ، فخرج ليقضي حاجته فتأخر رجوعه ، فتقدم عبد الرحمن بن عوف ^(٣) وصلى بالناس ركعة من الصبح ، وجاء رسول الله ~~✕~~ فأدرك الركعة الثانية فصلاها خلف عبد الرحمن // بن عوف ، ثم قضى ما فاتته ، ثم لما فرغ من صلاته قال لهم رسول الله ~~✕~~ : " ق

أحسنتم " ^(٤) . ومعلوم أن عبد الرحمن ما كان نوى الإمامة برسول الله

~~✕~~ وقد صلى رسول الله ~~✕~~ خلفه ~~✕~~ .

[نية المأموم
في الاقتداء]

التاسعة : [نية] ~~✕~~ الاقتداء شرط في صلاة الجماعة ؛ ولكن تعيين الإمام ليس بشرط ^(٥) ، فلو عين الإمام وقال : نويت أن أصلي مقتدياً بفلان ، فإن أصاب صحت صلاته ، وإن أخطأ فصلاته باطل ^(٦) .

(١) انظر : المقنع الورقة (٦٥) ، البيان للعمراني (٣٦٧ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٧١ / ١) ، الإبانة الورقة (٤٣ - ١) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٣٨٧) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٢٨٥ / ٢) .

~~✕~~ ساقطة من (د) ، (ط) .

(٢) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد أصحاب الشورى الذين أخبر عمر عن رسول الله أنه توفي وهو راض عنهم ، ولد بعد الفيل بعشر سنين وكان اسمه عبد الكعبة فغيره النبي ~~✕~~ ، مات سنة ٣١ هـ ، وقيل : سنة ٣٢ هـ وهو الأشهر ، عاش ٧٢ سنة ، ودفن بالبقيع ، وصلى عليه عثمان بن عفان .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٣٤٦ / ٤) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٨ / ١) .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب الرجل يوضئ صاحبه ، انظر : فتح الباري (٢٨٦ / ١) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٤٧ / ٤) .

~~✕~~ في (د) لم يذكر : " خلفه " ، وفي نسخة (ط) ، (هـ) ذكرها ، ولعلها الأصبوب ، لأن فيها توضيحاً للقارئ .

~~✕~~ ساقطة من (د) ، (ط) .

(٧) انظر : المجموع (١٧٣ / ٤) ، البيان (٣٦٦ / ٢) ، التنبيه ص ٥١ ، روضة الطالبين (٤٧٠ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٣٨٨) .

(٨) انظر : روضة الطالبين (٤٧٠ / ١) ، المجموع (١٧٤ / ٤) ، المقنع الورقة (٦٥) . وفي هذا إشارة إلى قاعدة : ما يجب التعرض له جملة ولا يشترط تعيينه

ونظير هذه المسألة ثلاث مسائل :

إحداها : تعيين الميت الذي يصلى عليه ليس بشرط ، فلو عيّن وأخطأ لا تصح صلاته^(١) .

الثانية : إذا كان عليه عتق رقبة عن كفارة ، فأعتق رقبة مطلقاً ، تقع عن كفارته وتجزيه ، فلو عيّن وقال : أعتقك عن كفارة الظهر ، وظن أن عليه كفارة الظهر فأخطأ لا تجزيه .

الثالثة : إذا كان له مائتا درهم غائبة ، ومائتا درهم حاضرة ، فأخرج خمسة مطلقاً بنية الزكاة ، فبان أن ماله الغائب هالك ، تجزيه عن المال الحاضر ، ولو عيّن وقال هذا زكاة المال الغائب ، فبان أن المال الحاضر

كان // هالكا ، لا تجزيه عن المال الحاضر^(٢) .

العاشرة : الرجل إذا صلى منفرداً ، ثم أدرك جماعة يصلون تلك الصلاة ، يستحب له أن يعيد [الصلاة] ~~بالجماعة معهم~~ ، ويستوي في ذلك سائر الصلوات^(٣) . وقال أبو حنيفة^(٤) : لا تستحب الإعادة

بالنية تفصيلاً إذا عيّن وأخطأ في التعيين ضر من ذلك نوى الاقتداء بزيد فبان عمراً لم يصح . انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٣ - ٥٤ .
(١) انظر : نهاية المطالب ج ٢ (الورقة ٣٨٨ / ٢) وقال : وهذا فيه إشكال من جهة أن من ربط نيته بمن حضر واعتقده زيدا ، فإذا المَعِين غيره ، فقد اجتمع في نيته تعيين وخطأ في المعين ، فيظهر أن يقال : المحكم تعيينه وإشارته بنيته إلى شخصه ويسقط أثر خطئه في اسمه .

وهذا من فروع القاعدة ما يجب التعرض له جملة ولا يشترط تعيينه بالنية تفصيلاً إذا عيّن وأخطأ التعيين ضر ، انظر الأشباه والنظائر ص ٩٨ .
(٢) وهذا من فروع القاعدة ما يجب التعرض له جملة ولا يشترط تعيينه بالنية تفصيلاً إذا عيّن وأخطأ ضر في التعيين ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر ص ٥٤ وقال : عين زكاة ماله الغائب فكان تالفاً لم يجزه عن الحاضر .
~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٤) جاء في روضة الطالبين (٢ / ٤٤٨) : من صلى صلاة من الخمس منفرداً ، ثم أدرك

جماعة يصلونها ، استحَبَّ بأن يعيدها معهم ، ولنا وجه شاذ منكر أنه يعيد الظهر والعشاء فقط .

انظر : الوسيط للغزالي (٢ / ٢٢٢) ، البيان (٢ / ٣٨١ - ٣٨٢) ، المجموع (٤ / ١٩٤) .

وقال القفال في حلية العلماء (١ / ٢٢٣) : ومن أصحابنا من قال : إن كان صبوحاً

إلا في الظهر والعشاء . وقد ذكرنا الدلالة في باب ما يوجب كراهية الصلاة^(٢).

فروع أربعة : أحدها : إذا أعاد الصلاة بالجماعة فأيتهما فرضه ؟

ط [١-٩٠]

قال في الجديد^(٣) : فرضه الأولى ، وقال في القديم^(٤) : الفرض أكملها وأتمها . وقال بعض أصحابنا : إن [كلاهما] فرضه^(٥) . وهو مذهب الشعبي^(٦) والأوزاعي^(٧) // فوجه القول الجديد ما روي

أو عصراً لم يستحب ذلك ، والمذهب الأول . انظر : الإبانة الورقة (٤١ - ب) ، التنبيه ص ٥١ ، مختصر البويطي الورقة (١١ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ٦٨١) .
(١) انظر : شرح فتح القدير (١ / ٤٧٢) .

(٢) انظر : تنمة الإبانة نسخة (ط) الورقة (٨٣ - ب) قال : ودليلنا ما روي أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الصبح بمسجد الخيف ، فلما انصرف رأى رجلين في زاوية المسجد ، فقال لهما رسول الله : " لماذا لم تصليا معنا ؟ " ، فقالا : كنا قد صلينا في رحالنا ، فقال : " إذا جئتما فصليا معنا وإن كنتما قد صليتما في رحالكما تكن لكما نافلة " .

(٣) الجديد : هو ما قاله الإمام الشافعي بمصر تصنيفاً أو إفتاءً ، ويسمى بالمذهب الجديد . وأبرز رواة البويطي ، والمزني ، والربيع المرادي - رحمهم الله جميعاً - . انظر : المنخل إلى مذهب الشافعي ص ٥٦ .

(٤) القديم : هو ما قاله الإمام الشافعي قبل انتقاله إلى مصر تصنيفاً أو إفتاءً ؛ سواء كان رجوع عنه أم لم يرجع ، ويسمى أيضاً بالمذهب القديم . وأبرز رواة : الزعفراني ، والكرابيبي ، وأبو ثور - رحمهم الله جميعاً - . انظر : المنخل إلى مذهب الشافعي ص ٥٥٥ .

✗ في (هـ) : " كلتيهما " ، وفي (ط) ، (د) : " كلاهما " .
(٦) انظر : الإبانة الورقة (٤٢ - أ) ، حلية العلماء (١ / ٢٢٤) ، البيان (٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣) وقال : الأول أصح . جاء في روضة الطالبين (٢ / ٤٤٩) : إذا استحببنا الإعادة ففي فرضه قولان ووجهان : أظهر القولين هو الجديد فرضه الأولى ، والقديم : فرضه إحداهما لا بعينها ، والله يحتسب بما شاء منها ، وربما قيل : يحتسب بأكملها . وأحد الوجهين : كلاهما فرض ، والثاني : إن صلى منفرداً فالفرض الثانية ؛ لكمالها .

(٧) الشعبي : أبو عمرو عامر بن شراحيل من همدان ، ولد لست سنين من خلافة عثمان ، ومات سنة ١٠٤ هـ ، وقيل : سنة ١٠٧ هـ ، قال الزهري : العلماء أربعة - وعدّ منهم عامر الشعبي بالكوفة - ، كان راوية يضرب المثل بحفظه ، ولد ونشأ ومات بالكوفة . انظر : صفة الصفوة (٣ / ٧٥) ، الأعلام (٣ / ٢٥١) .

(٨) الأوزاعي : أبو عمرو بن محمد الأوزاعي ، من قبيلة الأوزاع ، أبو عمرو ، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد ، ولد في بعلبك عام ٨٨ هـ ، وتوفي في بيروت عام ١٥٧ هـ ، عُرض عليه القضاء فامتنع ، له : كتاب السنن في الفقه ، والمسائل . انظر : سير أعلام النبلاء (٧ / ١٠٧) ، الأعلام (٣ / ٣٢٠) .

أن رسـ
الله x لما صلى في مسجد الخيف ورأى الرجلين وقال لهما : " لماذا لم تصليا معنا ؟ " ، فقالا : كنا قد صلينا في رحالنا ، فقال : " إذا جئتما فصليا معنا " وإن كنتما صليتما تكن نافلة ^(١) ؛ ولأن الخطاب قد سقط عنه فكيف يكون [فعله] بعد سقوط الخطاب عنه فرضاً ؟! ووجه القول القديم أن المقصود من الإعادة إدراك فضيلة الجماعة ، والجماعة لا تشرع إلا في الفرض ، فإذا أطلقنا القول بأنه نفل لم يكن لإعادتها بالجماعة معنى ، فقلنا : إن الفرض أكملهما . ووجه الطريقة الثالثة أن الخطاب سقط بالفعل الأول فكان فرضاً ، وقد فانت صفة الجماعة فيها فأمرناه بإعادتها ، وليس يمكن إعادة الصفة وحدها ، فحكمنا بأن الجميع فرض ^(٢) .

الثاني : إذا قلنا إن الفرض أكملهما أو كلاهما // فرض ، فينوي عند الشروع في الصلاة الثانية أداء الفريضة ^(٤) ، وإذا قلنا : إنها نافلة فاختلف أصحابنا فيه ^(٥) ؛ فمنهم من قال : ينوي النفل ؛ لأن الفعل يقع نفلاً فكيف نأمره بأن ينوي الفريضة ؟ والصحيح أن ينوي الفريضة ؛ لأن القصد إدراك فضيلة الجماعة ، ولا تشرع الجماعة في النوافل
[فلا بد وأن ينوي ^(٦) الفريضة // ليدرك الفضيلة .

الثالث : إذا كان قد صلى المغرب منفرداً وأعاد بالجماعة ، [د [١٣٧]]

(١) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة ، انظر : عارضة الأحوذني بشرح صحيح الترمذي (١٧ / ٢) ، النسائي كتاب الإمامة ، باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده . انظر : سنن النسائي بشرح السيوطي (١١٢ / ٢) ، الدارقطني (٤١٣ / ١) .
أبو داود في كتاب الصلاة ، باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم ، انظر : عون المعبود (١٩٩ / ٢) .

✗ في نسخة (د) ، (هـ) : " فعله " ، وفي نسخة (ط) : " عليه " .

(٣) انظر : روضة الطالبين (٤٤٩ / ١) ، البيان (٣٨٢ / ٢) .

(٤) في (د) : " الفرائض " ، وفي (ط) ، (هـ) : " الفريضة " ولعلها الصواب ؛ لأن حديثه عن المفرد .

(٥) انظر : الوسيط (٢٢٣ / ٢) ، البيان (٣٨٢ / ٢) ، الإبانة الورقة (١ / ٤٢) .

(٦) في (د) : " ولا بد أن ينوي " ، وفي (ط) ، (هـ) : " فلا بد وأن ينوي " .

فإذا قلنا : إن الفرض أكملهما أو كلاهما فيصلّي ثلاثاً ، وإذا قلنا :
الثاني

ناقلة ، قال بعض أصحابنا [١] : يصلّيها ثلاث ركعات ؛ لأنه نوى
المغرب ، والمغرب لا تزيد على ثلاث ركعات ، وقال بعضهم :
يضيف إليها ركعة أخرى بعد سلام الإمام قبل أن يسلم ؛ لأن
المغرب وتر ، فإذا أعادها مرتين تصير شفعا ، فقلنا : يضيف إليها
ركعة أخرى حتى تكون وتراً^(٢) ، وقد روي هذا المذهب عن حذيفة
بن اليمان^(٣) .

[إذا صلى
بالجماعة ثم
أدرك جماعة
أخرى]

ط [١٠٠ ب]

الرابع : إذا صلى بالجماعة // ثم أدرك جماعة أخرى^(٤) ، فإن
كان في الظهر أو العشاء فلا تكره الإعادة ، وهل تستحب أم لا ؟ فيه
وجهان : أحدهما : لا تستحب ؛ لأن الرسول x قال : " لا ظهران
في يوم واحد " ^(٥) ؛ ولأنه ليس في الإعادة غرض صحيح ؛ فإن
فضيلة

الجماعة قد حصلت ، بخلاف ما لو كان قد صلى منفرداً ؛ فإن
الفضيلة لم تحصل له فاستحب الإعادة . [والثاني : تستحب]^(٦) .

❖ في (د) : " فإذا قلنا : إن الثانية ناقلة قال بعض أصحابنا " ، وفي (ط) ،
(هـ) : " فإذا قلنا : إن الفرض أكملهما أو كلاهما فيصلّي ثلاثاً ، وإذا قلنا : إن

الثانية ناقلة قال بعض أصحابنا " وهي الأولى ؛ لموافقتها لكمال المعنى .
(٢) انظر : البيان (٢ / ٣٨٢) ، روضة الطالبين (١ / ٤٤٩) ، حلية العلماء
(١ / ٢٢٣) .

(٣) حذيفة بن اليمان : من أصحاب الرسول ، وهو صاحب سر الرسول ، ابن جابر العيسى ،
حليف الأنصار ، من أعيان المهجرين ، أخى الرسول x بينه وبين عمار ، استعمله عمر
على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد مقتل عثمان وبعد بيعة علي بأربعين يوماً

سنة ٣٦ هـ

انظر : سير أعلام النبلاء (٢ / ٣٦١) ، الإصالة في تمييز الصحابة (٢ / ٤٤) .
(٤) انظر : المجموع (٤ / ١٩٥) ، روضة الطالبين (١ / ٤٤٩) ، التعليقة لأبي
الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ٦٨٦) .

(٥) الحديث لم أقف على تخريجه بهذا اللفظ ؛ وإنما بلفظ آخر (لا تصل صلاة في يوم
مرتين) أخرجه أحمد (١٢ / ١٩) . وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب إذا صلى
في جماعة وأدرك جماعة أعييد (٢ / ٢٠١) . والنسائي في باب سقوط الصلاة عن
صلى في المسجد جماعة (٢ / ١١٤) ، انظر : المجموع (٤ / ١٩٥) .

❖ في نسخة (د) ، (هـ) : " والثاني : تستحب " ، وفي نسخة (ط) : " والثاني :
لا

تستحب " والصواب الأولى .

لما روي أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يُصلي في المسجد فقال ﷺ : " هَلْ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّي مَعَهُ ؟ " والقوم كانوا قد صلوا مع رسول الله ﷺ ، وأذن لهم في إعادة الصلاة بالجماعة ، ولأنه [إذا لم يصل مع الجماعة] يخشى أن يتهم بخلل في دينه أو بترك الصلاة ، فقلنا : يستحب له أن يصلي ثانياً حتى يدفع التهمة عن نفسه . فأما إذا كان صباحاً أو عصراً فلا يستحب له ، وهل يكره أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : يكره ؛ [لأن الصلاة بعدهما مكروهة بلا سبب] ، وليس لهذه الصلاة سبب ؛ لأنه قد أدرك فضيلة الجماعة . والثاني : لا يكره ؛ حتى يدفع بذلك التهمة عن نفسه ، وأما إذا كانت صلاة المغرب فالصحيح أن حكمها حكم الظهر والعشاء ، [وقيل] ﷺ : فيه وجه آخر أنه يكره حتى لا يصير الوتر شفعاً^(١) .

[الحادية عشرة] ﷺ : المأموم يجب عليه متابعة الإمام في جميع أفعاله^(٢) ، ولا يجوز أن يخالفه ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ // ﷺ (٧) أن

قال : " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ " ^(٨) ، وفي بعض الألفاظ " إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا

ﷺ في نسخة (د) : " إذا لم يصل بالجماعة " ، وفي نسخة (ط) ، (هـ) : " إذا لم يصل مع الجماعة " وهي الأصوب ؛ لأن الحديث عن المأموم وليس الإمام .

ﷺ في نسخة (د) ، (هـ) : " لأن الصلاة بعدهما مكروهة " ، وفي نسخة (ط) : " لأن الصلاة بعدهما مكروه بلا سبب " .

ﷺ ساقطة من (د) ، (ط) .

(٤) انظر : المجموع (١٩٥ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٤٨ / ١ - ٤٤٩) ، البيان (٢ / ٣٨١) .

ﷺ في (هـ) : " الحادي عشرة " وفي (ط) ، (د) : " الحادية عشرة " .

(٦) انظر : البيان (٢ / ٣٨٦) ، المقنع الورقة (٦٥) ، المجموع (٢٠٣ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٣٩٣) .

(٧) ما بعد الصلاة على النبي من نسخة (هـ) أكملها بعد المسألة الرابعة عشرة الورقة (١ / ١٨٩) .

(٨) الحديث رواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب انتقام المأموم بالإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٣٣ / ٤) ، البخاري في كتاب الأذان ، باب إقامة الصلاة من تمام الصلاة . انظر : فتح الباري (٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩) .

قِيَامًا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَقَعَ فَارْقَعُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ
لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ " (١) . //

ط [١٠٩١]

فروع ستة : أحدها : يجب على المأموم أن يكبر بعد تكبيرة
الإحرام ، فلو كبر معه أو قبله فقد ذكرنا حكمه (٢) ، وأن يقرأ بعد
قراءته ، فإن قرأ قبله فعلى ما ذكرنا (٣) .

[فيما يجب على
المأموم]

[لو كان يصلي
خلف إمام صلاة
لا يجهر فيها
بالقراءة ومسجد
الإمام]

الثاني : لو كان يصلي خلف الإمام صلاة لا يجهر فيها بالقراءة
، فسجد الإمام في قيامه ، فعلى المأموم أن يتابعه ، ويحمل الأمر
على أنه قرأ آية سجدة فسجد للتلاوة ، فلو رفع رأسه من السجود
وسجد سجدة أخرى ، فقد علم أنه نسي الركوع ، فبعد ذلك لا يتابعه ،
والحكم في هذه المسألة كالحكم فيما لو نسي سجدة ، وقد ذكرنا
المسألة (٤) .

[ركوع المأموم
قبل إمامه]

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، انظر : فتح
الباري بشرح صحيح البخاري (١٧٣ / ٢) .

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب انتظام المأموم بالإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح
النووي (١٣١ / ٤) .

(٢) انظر : تنمة الإبانة الجزء الأول (د) الورقة (١٩٤ / ب) ، [١ / ١٩٥] وجاء
فيها : المأموم لا يكبر حتى يفرغ الإمام من التكبير ، والليل ما روي عن رسول الله
أنه قال : " إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا " ، فدل أن تكبيره متأخر
على تكبير الإمام ، ويخالف الركوع ؛ لأن حال الركوع حصل متابعاً له بالاعتداء ،
فيفعل ما يفعل الإمام ، وأما حالة التكبير فالإمام لا تتعد له الصلاة إلا بالفراغ منه ،
ولا يتصور المتابعة قبل أن تنتقد الصلاة .

انظر أيضاً : روضة الطالبين (٤٧٣ / ١) ، البيان (٣٨٦ - ٣٨٧ / ٢) ،
المجموع

(٢٠٣ / ٤) ، نهاية المطلب (الورقة (٣٩١ / ب) .

(٣) انظر : تنمة الإبانة الجزء الأول (د) الورقة (١٢ / أ) وجاء فيها : إن قرأ مع
الإمام حالما يقرأ جاز ، ولا يستحب ؛ لأن المأموم مأمور بالمتابعة ، وأما إن قرأ قبله
كُره له ذلك ؛ إلا أنه لو فرغ من القراءة قبل أن يبتدئ الإمام الفاتحة المذهب أنه
تصح صلاته ، وقد ذكر فيه وجه آخر : أنه تبطل صلاته كما لو ركع قبل إمامه ،
وليس بصحيح ؛ لأن هناك تظهر به المخالفة بين الإمام والمأموم ، وهاهنا لا تظهر
المخالفة ؛ ولهذا يكره للمأموم أن يؤخر الركوع حتى يرفع الإمام رأسه ، وهاهنا لو
أخر القراءة حتى فرغ الإمام من الفاتحة لم يكره ، فأما إذا كان في صلاة السر
فالأولى أن يؤخر القراءة مقدار ما يعلم أن الإمام فرغ من الفاتحة . انظر أيضاً :
نهاية المطلب ص ٢ الورقة (٣٩ / ب) .

(٤) انظر : تنمة الإبانة ج ٢ الورقة (٦٣ / ب) ، (١ / ٦٤) وجاء فيها : إذا كان
يصلي خلف إمام فترك الإمام سجدة وقام ، فإن المأموم يُسَبِّح ، فإن رجع فلا كلام ،
وإن لم يرجع فللمأموم أن يخرج نفسه عن متابعته ، ولا يجوز له أن يتابعه ، ولو
تابعه بطلت صلاته ؛ لأن فعل الإمام بعد ذلك غير معتد به .

الثالث : المأموم إذا ركع قبل إمامه^(١) ، [فإن كان تعمد] ❌
عصى به وأثم ، ولكن لا ينبغي أن يرفع رأسه ، بل يصبر راکعاً
حتى

[يلحق] ❌ به الإمام ، فلو رفع رأسه من غير أن ينوي مفارقة
الإمام والإمام لم يركع بطلت صلاته ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن المخالفة
قد ظهرت بينهما ؛ يكون كل واحد [منهما في ركن] ❌ وبينهما
ركن

آخر وهو فاصل بينهما ، [لأننا : لو لم تبطل] ❌ صلاته [يحتاج إلى
أن يركع] ❌ مع الإمام إذا ركع ، [فحصل] ❌ في صلاته ركوع
زائداً

[فأما إن ركع] ❌ على ظن أن إمامه قد ركع ، فإذا علم أنه بعد لم
يركع فعليه أن يعود إلى القيام ، فلو عزم على أن لا يعود وصبر

(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٣ - ب) ، الأم للشافعي (١ / ٣١١) ، الحاوي الكبير
(٢ / ٤٣١) ، البيان (٢ / ٣٨٦ - ٣٨٧) ، روضة الطالبين (١ / ٤٧٦ - ٤٧٧) ،
حلية العلماء (٢ / ١٦٣) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٣٩٣) ، المجموع (٤ /
٢٠٥ - ٢٠٦) وجاء فيه : إذا ركع قبل الإمام فلم يرفع حتى ركع الإمام ، لم تبطل
صلاته عمداً كان أو سهواً ؛ لأنه مخالفة يسيرة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع
المصنف والجمهور ، وحكى أبو علي الطبري والقاضي أبو الطيب والرافعي وجهاً
: أنه إن تعمد بطلت صلاته ، وهو شاذ ضعيف ، ولذا قلنا لا تبطل فهل يعود ؟ وفيه
ثلاثة أوجه : الصحيح الذي قطع به جماهير العراقيين وجماعات من غيرهم :
يستحب أن يعود إلى القيام ويركع معه ولا يلزم ذلك ، ونقل القاضي أبو الطيب
وغيره هذا عن نص الشافعي . والثاني : يلزمه العود إلى القيام ، وبه قطع المصنف
والشيخ أبو حامد ونقله عن نص الشافعي في القديم وقال : يستحب له العود ، ونقل
عن نصه في الأم أنه قال : عليه أن يعود ، فإن لم يفعل أجزاء . والثالث : وبه قطع
إمام الحرمين والبخاري : يحرم العود ، فإن عاد عمداً بطلت صلاته .

❌ في نسخة (د) ، (هـ) : " فإن كان تعمد " ، وفي (ط) : " فإن تعمد " ، ولعل
الصواب الأولى .

❌ في (هـ) : " يأتحق " ، وفي (د) ، (ط) : " يلحق " .

❌ في نسخة (د) ، (هـ) : " منهما في ركن " ، وفي (ط) : " منهما ركن " ،
ولعل الصواب الأولى ؛ لأنها تحكي أفعال الإمام والمأموم .

❌ في نسخة (د) : " فاصل بينهما قلنا : لو لم تبطل " ، وفي (ط) : " فاصل بينهما
فإننا لو لم تبطل " ، وفي (هـ) : " فاصل بينهما ، وأيضاً قلنا : لو لم تبطل " .

❌ في نسخة (د) : " يحتاج إلى أن يركع " ، وفي (ط) ، (هـ) : " يحتاج أن يركع
" .

❌ في (هـ) : " فحصلت " ، وفي (ط) ، (د) : " فحصل " .

❌ في نسخة (د) : " فأما أن يركع " ، وفي (ط) ، (هـ) : " إن ركع " .

راكعاً حتى التحق به الإمام ، من أصحابنا من قال : يحتسب له ؛ لأنه لو تعمّد الركوع قبل إمامه وصبر راکعاً حتى اتصل به الإمام يحتسب [له] ~~✗~~ ، ومنهم من قال : لا يحتسب له ؛ بل عليه أن يعود قائماً ؛ لأن انتقاله من القيام إلى الركوع سهو ، وفعل السهو لا يحتسب عن الفرض ، فإذا قلنا : عليه أن يعود إلى قيامه فقصّد العود ، فقبل أن يعتدل قائماً ركع الإمام ، فهل عليه أن يعتدل أم لا ؟ فيه وجهان :

أحدهما : يسقط عنه الاعتدال // ؛ لأنه الأمر بالعود على سبيل المتابعة ، ففي هذه // المتابعة بترك الاعتدال . والثاني : عليه أن يعتدل ؛ لأنه ساه في فعله ، فلا يحتسب له [عن] ~~✗~~ الفرض .

الرابع : إذا ركع مع إمامه فعليه أن يصبر راکعاً حتى يرفع [الإمام] ~~✗~~ رأسه ^(٤) ؛ لما روينا ^(٥) ، فلو رفع رأسه قبل إمامه عالماً بأن الإمام لم يرفع [رأسه] ~~✗~~ عصي به ، والأصل فيه ما روي أن رسول الله ~~✗~~ قال : " أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل إمامه أن يحول الله رأسه رأس حمار ؟ " ^(٦) وفي رواية : [رأس خنزير] ^(٧) ، [وأما إن رفع // على ظن أن الإمام قد رفع رأسه] ~~✗~~ ، فالأمر فيه

~~✗~~ في (هـ) : " له " ، وفي (ط) ، (د) : " به " لعل الصواب الأولى .

~~✗~~ ساقط من (د) .

~~✗~~ ساقطة من (د) ، (ط) .

(٤) انظر : حلية العلماء (١٦٢ / ٢) ، المجموع (٢٠٦ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٣٩٣) .

(٥) الحديث : " إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا " .

~~✗~~ ساقطة من (د) ، (ط) .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ، انظر : فتح الباري (١٨٣ / ٢) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٥١ / ٤) .

(٨) الحديث بهذا اللفظ لم أعثر له على تخریج ؛ وإنما بالفاظ مقاربة للحديث السابق .

~~✗~~ في (د) ، (هـ) : " وأما إن رفع على ظن أن الإمام قد رفع رأسه " ، وفي (ط) :

" وأما إن رفع على ظن أن الإمام قد رفع رأسه " ولعل الصواب الأولى .

على ما ذكرنا في الفرع قبله^(١).

[إذا رفع
المأموم من
السجدة قبل
الإمام]

الخامس : لو رفع رأسه [قبل الإمام] ❖ من السجدة الأولى عامداً، فإن صبر قاعداً حتى رفع الإمام رأسه فلا كلام ، وإن سجد السجدة الثانية فهل تبطل صلاته أم لا^(٢) ؟ فيه وجهان بناء على أصل ؛ وهو أن الجلسة بين السجدين والاعتدال من الركوع هل يُعدّ ركناً مقصوداً

أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما : [يُعدّ ركناً مقصوداً] ❖ ؛ لأن الصلاة تبطل بتركه . والثاني : لا يُعدّ ركناً مقصوداً ، لأنه عمل عبادة وليس فيه ذكر واجب ، [فعلم] ❖ أن المقصود منه الفصل وليس بركن مقصود ، فإن قلنا : الجلوس ركن مقصود تبطل صلاته ؛ لأنه سبق إمامه بركن كامل ؛ فإن الإمام في السجدة الأولى وهو في الثانية ، والجلسة بينهما ، وإن قلنا : ليس بركن مقصود فلا تبطل صلاته^(٣) .

[إذا تكرر
المأموم عن
إمامه بركن
كامل]

السادس : إذا ركع الإمام فعلى المأموم أن يركع ، فلو لم يركع حتى رفع الإمام رأسه لا تبطل صلاته وإن تأخر عنه بركن كامل ؛ لما روى معاوية^(٤) أن رسول الله ﷺ قال : " لا تبادروني بركوع ولا

(١) في الفرع الثالث : " فلو رفع رأسه من غير أن ينوي مفارقة الإمام والإمام لم يركع بطلت صلاته " .

❖ في (د) ، (هـ) : [قبل الإمام] وفي (ط) : [قبل إمامه] ، ولا فرق بينهما .
(٣) انظر : روضة الطالبين (٤٧٧ / ٢) ، حلية العلماء (١٦٣ / ٢) .

❖ في (د) ، (هـ) : " يعد ركناً مقصوداً " ، وفي (ط) : " يُعد لأن الصلاة " ، والصواب الأول ؛ لأنه في سياق الحديث عن الركن المقصود .

❖ في (د) ، (هـ) : " فعلم " ، وفي (ط) : " فيعلم " ولا فرق بينهما .
(٦) انظر : البيان (٣٨٧ - ٣٨٨) .

(٧) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي ، أمير المؤمنين ، مؤسس الدولة الأموية وأحد دهاة العرب ، كان فصيحاً حليماً وقوراً ، ولد بمكة وأسلم يوم فتحها ، وتعلم الكتابة والحساب ، فجعله رسول الله ﷺ في كتابه ، تسلم الخلافة من الحسن عام ٤١ هـ ، له (١٣٠) حديثاً اتفق البخاري ومسلم على أربعة منها ، وانفرد البخاري بأربعة ، ومسلم بخمسة ، توفي عام ٦٠ هـ . انظر : الإصابة في تمييز أسماء الصحابة (١٥١ / ٦) ، سير أعلام النبلاء (١١٩ / ٣) .

س جود ،
فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني إذا رفعت ، ومهما أسبقكم به حين // أسجد تدركوني حين أرفع " (١) . فدل على أن التأخر عن الإمام بركن لا يبطل الصلاة (٢) . والفرق // بين أن يتقدم بركن وبين أن يتأخر بركن أن المأموم منهي عن التقدم على إمامه ، فكان التقدم على الإمام بركن مخالفة فاحشة ، وهو مأمور بمتابعته ، فلم يكن التأخر عنه بركن مخالفة فاحشة ، حتى لو تأخر عنه بركعتين كاملتين (٣) بلا عذر تبطل صلاته ، فأما إن تأخر بعذر فسنذكره في مسألة الزحام (٤) - إن شاء الله تعالى -

[الثانية عشرة] ✕ : [المأموم] ✕ إن فاتته بعض الصلاة مع الإمام وأراد أن يقتدي به ، فعليه أن يتابعه من حيث بلغ ، ثم إذا فرغ من الصلاة يقوم فيقضي ما فاتته (٥) ، والأصل فيه ما روي أن الرجل من الصحابة كان إذا فاتته بعض الصلاة مع رسول الله ✕ يقف ويصلي القدر الذي سبقه به رسول الله ✕ ، ثم يدخل مع النبي ✕ ، فأتى ابن مسعود يوماً وقد فاتته بعض الصلاة مع رسول الله ✕ ، فدخل

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام ، انظر عون المعبود (٢٣٠ / ٤) . وابن ماجه في كتاب الإقامة ، باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود ، انظر : سنن ابن ماجه (٣٠٨ / ١) .
(٢) انظر : روضة الطالبين (٤٧٣ / ١) ، الأم (٣١١ / ١) ، المجموع (٢٠٤ / ٤) ، حلية العلماء (١٦٤ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٣٩٢) .
(٣) انظر : روضة الطالبين (٤٧٧ / ١) ، المجموع (٢٠٦ / ٤) ، حلية العلماء (١٦٤ / ٢) ، الإبانة الورقة (٤٣ / ب) .
(٤) انظر : الورقة (٩٦ / أ) تنمة الإبانة نسخة (د) ، وانظر أيضاً : الإبانة للفوراني الورقة (١ / ٤٩) .

✕ في (هـ) : " الثاني عشرة " ، وفي (ط) ، (د) : " الثانية عشر " .
✕ سقط من (هـ) .

(٧) انظر : نهاية المطلب ج ٢ (٣٨٨ / ب) ، المقنع الورقة (٦٥) ، مختصر البويطي الورقة (١١ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٦٧٠ / ٢) .

معه في الصلاة ، فلما فرغ رسول الله ﷺ قام فصلى ما بقي عليه ، فقال رسول الله : " إن ابن مسعود قد سنّ لكم سنة حسنة فاتبعوها " ، وفي بعض الروايات أن معاذ بن جبل فعل ذلك ، فأمر رسول الله ﷺ بمتابعته^(١).

فروع ثلاثة : أحدها : إذا أدرك الإمام راعياً^(٢) ، فلا خلاف أنه يكبر للافتتاح ، ويكبر ثانياً للهويّ إلى الركوع ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الركوع معتد به ، [ومن] انتقل إلى ركوع معتد به // فمن سنته التكبير كالإمام والمنفرد . وأما إذا أدركه في السجدة الأولى^(٣) فعليه أن يتابعه بعد الاقتداء به ؛ ولا يجوز أن يترك السجدة ، وهل يكبر أم لا . الظاهر أنه يكبر ؛ لأن الانتقال [من القيام] إلى السجود في الصلاة // لا يكون إلا بتكبير ، وأيضاً فإن الإمام حصل فيه مكبراً . وفيه وجه آخر أنه لا يكبر ؛ لأن السجود [غير معتد به] ، والتكبير ليس بسجود محسوب ؛ [لأن ما ليس] بمعتد به . // [وإن أدركه] في الجلسة أو في السجدة الثانية يتابعه^(٤) ، والظاهر

[المأموم إذا أدرك الإمام راعياً]

هـ [١٩٠]

ط [١٢]

د [٢٩]

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مسند الأنصار ، حديث معاذ بن جبل رقم (٢٢٠٩٤) (٢٣٩ / ٨) عن معاذ قال : كان الناس على عهد رسول الله إذا سبق الرجل ببعض صلاته سألهم ، فأومؤوا إليه بالذي سبق به من الصلاة ، فبيداً فيقضي ما سبق به ، ثم يدخل مع القوم في صلاتهم ، فجاء معاذ بن جبل والقوم قعود في صلاتهم فقعده ، فلما فرغ رسول الله قام فقصي ما كان سبق به ، فقال رسول الله : " اصنعوا كما صنع معاذ " .

(٢) انظر : الأم (٣١٠ / ١) ، روضة الطالبين (٤٧٧ / ١) ، العزيز (١٩٧ / ٢) ، التنبيه ص ٥٢ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ٦٧٨) .

(٣) في (هـ) : " ومن " ، وفي (ط) ، (د) : " ومتى " ، ولعل الصواب الأول . (٤) انظر : روضة الطالبين (٤٨٠ / ١) ، العزيز (٢٠٣ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ (٣٨٩ / ب) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

(٥) في (د) ، (هـ) : " غير معتد به " ، وفي (ط) : " غير معتد والتكبير " ، ولعل الصواب الأول .

(٦) في (د) ، (هـ) : " لأن ما ليس " ، وفي (ط) : " لا لما ليس " .

(٧) في (د) ، (هـ) : " وإن أدركه " ، وفي (ط) : " وأما إذا أدركه " .

(٨) انظر : روضة الطالبين (٤٨٠ / ١) .

أنه لا يكبر ؛ لأن الفعل غير معتد به* ، ولأن الانتقال من القيام إلى الجلوس وإلى السجدة الثانية غير مشروع في الصلاة . وقد ذكر فيه [وجه آخر أنه يكبر] ~~✗~~ ؛ لأن الإمام حصل فيه مكبراً ، وليس بصحيح ؛ لأن الإمام لم يحصل في هذا الركن من القيام حتى يتابعه المأموم . وأما إن أدركه في التشهد الأول فيقعد // متابعة^(٢) ، وهل يقرأ التشهد أم لا ؟ فيه وجهان : أحدهما يقرأ التشهد [كما يتابعه في القعود] ~~✗~~ . والثاني : لا يقرأ ؛ لأن القعود غير معتد به ، ولا يؤمر بالذكر في فعل غير معتد به . فأما إذا أدركه في التشهد الأخير فيقعد متابعة له ، ولا يجب عليه قراءة التشهد^(٤) . والفرق أن القعود فعل ، فإذا لم يتابعه فيه تظهر المخالفة ، وأما بترك التشهد لا تظهر المخالفة ، [ولا تجب] ~~✗~~ المتابعة فيه .

هـ [١٨٨٨]

[المأموم إذا أدرك الإمام في التشهد الأول]

الثاني : لو أدركه في التشهد الأول وقعد معه ثم قام الإمام ، فالمأموم يكبر عند القيام متابعة لإمامه ، ولا يقرأ دعاء الاستفتاح^(١) ، فأما إذا كبر المأموم [وقصد] ~~✗~~ أن يقعد [معه] ~~✗~~ ، ثم قام الإمام قبل أن يقعد المأموم ، [فعليه] ~~✗~~ أن يقرأ دعاء الاستفتاح . والفرق بين ~~✗~~ الحاليين ~~✗~~ أنه هناك وجد منه الاشتغال بعد الافتتاح بفعل وجب عليه الإتيان به ، فلم يبق حكم الاستفتاح ، وهاهنا لم يشتغل بفعل فيؤمر بدعاء الاستفتاح .

~~✗~~ في (د) ، (هـ) : " وجه آخر أنه يكبر " ، وفي (ط) : " وجه آخر يكبر " .

* نهاية السقوط عن (هـ) المذكورة في الصفحة (١٠٩) .

(٢) انظر : روضة الطالبين (٤٨ / ١) .

~~✗~~ في (د) ، (هـ) : " كما يتابعه في القعود " وفي (ط) : " كما يتابعه " فقط ، والصواب الأول ؛ لبيان المعنى .

(٤) انظر : روضة الطالبين (٤٨ / ١) .

~~✗~~ في (د) ، (هـ) : " ولا تجب " ، وفي (ط) : " فلا تجب " .

(٦) انظر : روضة الطالبين (٤٨٠ / ١ - ٤٨١) .

~~✗~~ في نسخة (د) : " وقصد أن يقعد معه " ، وفي (ط) : " وقعد أن يقعد معه " .

~~✗~~ ساقطة من (هـ) .

~~✗~~ في (هـ) : " فعليه " ، وفي (د) ، (ط) : " عليه " .

~~✗~~ في (هـ) : " الحاليين " ، وفي (د) ، (ط) : " الحاليين " .

الثالث : إذا اقتدى به في الجلسة الأخيرة^(١) وسلم الإمام ، فالمأموم يقوم [ولا] ~~يكبر~~ ؛ لأن التكبير لافتتاح الركعة وقد كبر مرة ، [والإمام] ~~ليس يقوم معه~~ // حتى يكبر متابعة له وهكذا ، أو ط [١٩٣] أدرك مع الإمام ركعة أو ثلاث ركعات فسلم الإمام ، يقوم غير مكبر ؛ لأن هذا القعود ليس في موضعه حتى يكون [الانتقال عنه بتكبير] ~~، ولم يبق عليه متابعة~~ // حتى يكبر على سبيل المتابعة ، فأما إن د [٣٩] أدرك مع الإمام ركعتين وسلم الإمام ، فعليه أن يقوم مكبراً ؛ لأن الجلوس معتد به ويريد الانتقال [عنه] ~~إلى قيام مأمور به~~ .

الثالثة عشرة : إذا افتتح الصلاة ثم أحسّ بداخل [في] ~~المسجد~~^(٨) ، فالمذهب أنه لا يستحب أن يزيد [في] ~~تلاوته~~ [ليلحق الداخل به] ~~؛ لأن غرضه يحصل من إبراك الركوع معه~~ ، ولسـ و زاد في القراءة لم يكره ؛ لأن رسول الله x كان يقرأ في صلاته حتى لا يسمع صوت نعل^(١١) ، وروي عن رسول الله x أنه قال :

(١) انظر : الأم (٣١١ / ١) ، فتح العزيز (٢٠٤ / ٢) ، روضة الطالبين (١ / ٨١) ، مختصر البيهقي الورقة (٨٣ / ب) .

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

~~ساقطة من (هـ) .~~

~~في (د) : " ليس يقوم مقامه " ، وفي (ط) ، (هـ) : " ليس يقوم معه " ولعلها الصواب .~~

~~في (د) ، (هـ) : " الانتقال عنه بتكبير " ، وفي (ط) : " الانتقال غير تكبير " ولعل الصواب الأول .~~

~~في (هـ) : " منه " ، وفي (د) ، (ط) : " عنه " .~~

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٨) انظر : البيان (٣٨٤ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ (٣٨٢ / أ) ، المقنع الورقة (٦٠) ، التنبيه ص ٥١ ، مختصر المزني ص ٢٧ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري (١٢٧٩ / ٢) .

~~في (هـ) : " على " ، وفي (ط) ، (د) : " في " .~~

~~في (هـ) : " ليلحق به " ، وفي (ط) ، (د) : " ليلحق الداخل " .~~

(١١) الحديث ورد بلفظ (أن النبي كان إذا قام في الركعة الأولى في صلاة الظهر ينتظر ما سمع وقع قدم) أخرجه أحمد في المسند (٤٧٥ / ٥) . وأبو داود في

[زيادة الإمام
في التلاوة
ليلحق به الداخل]

هـ [١٨٨]

“إني أحياناً أكون في الصلاة ، فأفتتح سورة أريد أن أتمها ، فأسمع بُكَاءَ صَبِيٍّ ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي مَخَافَةَ أَنْ تُفَنِّثَ أُمُّهُ” ^(١) ، فإذا جاز [الاختصار رعاية] ~~لحق الطفل~~ ، جازت الزيادة رعاية لحق [اللاحق] ~~فأما إذا أحس بداخل وقد فرغ من القراءة وهو يريد الركوع فلا~~ [يطيل] ~~قيامه ؛ لأن غرضه يحصل من إدراك الركوع [ولا~~ غرض في الانتظار . [وأما إذا] ~~أحسن~~ وقد رفع رأسه من الركوع ،

ط [١٣-ب]

أو كـ ~~ان فـ~~ ~~ي~~ السجود ، أو في التشهد الأول ، فلا ينتظر بلا خلاف ^(٢) ؛ لأنه ليس فيه غرض ؛ فإن الذي أدرك من الأفعال لا يعتد بها . فأما إذا أحسن // بداخل وهو في الركوع ، نقل المزماني ^(٣) أنه لا ينتظر ولتكن صلاته خالصة

كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القراءة في الظهر ، انظر : عون المعبود (٩ / ٣) د [٤٠-أ]

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها ، فتح الباري (٢ / ٢٠١) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب أمر الأئمة بالتخفيف ، صحيح مسلم بشرح النووي (٤ / ١٨٧) .

(٢) في نسخة دار الكتب : “ فإذا جاز الاختصار ” ، وفي طوبقيو : “ فإذا جاز الاقتصار برعاية ” .

~~في (د) ، (هـ) : “ اللاحق ” ، وفي (ط) : “ الله ” .~~

~~في (هـ) : “ يطول ” ، وفي (د) ، (ط) : “ يطيل ” .~~

~~في (د) ، (هـ) : “ ولا غرض ” ، وفي (ط) : “ فلا غرض ” .~~

~~في (د) ، (هـ) : “ وأما إذا أحسن ” ، وفي (ط) : “ وأما إن أحسن ” .~~

(٣) انظر : البيان (٢ / ٣٨٤) ، روضة الطالبيين (١ / ٤٤٨) ، العزيز (٢ / ١٤٦)

(، التهذيب (٢ / ٢٥٨) ، الحاوي الكبير (٢ / ٤٠٥) ، نهاية المطلب ج ٢

الورق

(١ / ٣٨٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٢٨٠)

.)

(٨) المزماني : إسماعيل بن يحيى ، أبو إبراهيم ، صاحب الإمام الشافعي ، من أهل مصر ، كان عالماً زاهداً مجتهداً ، قوى الحجة ، من مؤلفاته : الجامع الكبير ، الجامع الصغير ، والمختصر ، نسبته إلى مزينة من مضر ، قال عنه الإمام الشافعي :

لله

تعالى^(١) ، قال : ورأيت في رواية بعضهم عنه أنه لا بأس بانتظاره ، وهو رواية الكرابيسي^(٢) ، فاختلف أصحابنا : فمنهم من قال : المسألة على قولين : أحدهما : يكره الانتظار ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٣) ومالك^(٤) واختيار المزني ، ووجهه أن الصلاة يجب أن تكتمل ون // خالصة لله تعالى ، وفي الانتظار نوع إشراك ؛ لأنه يقصد به القرب إليه ، وأيضاً فإن مراعاة حق الحاضرين [في ترك] التطويل عليهم أولى من مراعاة صلاة حـ من تأخر ، ويخالف ما لو أحس بداخل في حالة القيام فلا يكره تطويل القراءة^(٥) ؛ لأن الانتظار // في القيام ورد الشرع به في صلاة الخوف^(٦) ، والانتظار في الركوع لم يرد الشرع به . والقول الثاني : لا يكره ؛ لأنه ليس يقصد بانتظاره [التقرب] إلى الداخل ؛ وإنما يقصد

المزني ناصر مذهبي . ولد سنة ١٧٥ هـ ، وتوفي سنة ٢٦٤ هـ . انظر : طبقات الشافعية للسبكي (٩٣ / ٢) ، الأعلام (٣٢٩ / ١) .

(١) انظر : الحاوي للماوردي ومعه المختصر للمزني (٤٠٥ / ٢) ، التهذيب (٢٥٨ / ٢) ، مختصر المزني ص ٢٧ .

(٢) الكرابيسي : الحسين بن علي بن يزيد ، أبو علي ، توفي عام ٢٤٨ هـ ، فقيه من أصحاب الشافعي ، له تصانيف في أصول الفقه وفروعه والجرح والتعديل ، من أهل بغداد ، نسبته إلى كرابيس ؛ وهي ثياب غليظة كان يبيعها . انظر : طبقات الشافعية للسبكي (١١٧ / ٢) ، الأعلام (٢٢٤ / ٢) .

(٣) انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣٧٢ / ١) ، الفتاوى الهندية (١٠٨ / ١) .

(٤) انظر : المعونة (٢٥٣ / ١) ، الخيرة (٢٧٤ / ٣) .

(٥) في نسخة (د) ، (هـ) : " في ترك " ، وفي (ط) : " وترك " .

(٦) انظر : روضة الطالبين (٤٤٨ / ١) ، الإبانة الورقة (٤٢ - أ) ، نهاية المطلب ج ٢ ، الورقة (٣٨٣ / أ - ب) .

(٧) انظر كيفية صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع : المحرر للرافعي ص ٣٢٥ ، البيهقي

(٥٠٥ / ٢) ، الوسيط (٣٠٠ / ٢) .

(٨) في (د) ، (هـ) : " التقرب " ، وفي (ط) : " القرب " .

بانتظر ~~اره~~ [التقرب] إلى الله تعالى [لتحصل] قربة لمسلم ، وهذا كما أن الإمام ينتظر في صلاة الخوف ، ولا يقال : هذا إثبات [إشراك] في الصلاة ، وتقرب إلى الذين تأخروا ؛ بل هو تقرب إلى الله تعالى [بتحصيل] القربة لهم ، ومن أصحابنا من قال : المسألة على حالين : إن كان يعرف الداخل فلا ينتظر ؛ لأنه لا يخلو انتظاره من نوع مراعاة وتودد إليه ، وإن كان لا يعرفه فلا يكره ؛ لأن الإنسان لا يقصد التقرب إلى من لا يعرفه .

فروع ثلاثة : أحدها : إذا قلنا : لا ينتظر ، [فإذا] انتظر هل تبطل صلاته أم لا ؟ فعلى وجهين بناء على ما لو زاد في صلاة الخوف انتظاراً وسيذكر^(٧) . الثاني : إذا قلنا : ينتظر فإنما ينتظر إذا كان قريباً وكان لا يطول الأمر على المأمومين ، فأما إذا كان بعيداً و كان في الانتظار تطويل فلا ينتظر . الثالث : [إذا] أحسن بداخل وهو في التشهد الأخير ~~ر~~ ^(٩) .
فالحكم فيه كالحكم في مسألة الركوع^(١٠) . ووجه الشبه أن في إدراك التشهد [إدراك] غرض صحيح ؛ وهو [إدراك فضيلة

~~ساقطة من (ه) .~~

~~في (د) ، (ه) : " التقرب " ، وفي (ط) : " القرب " .~~

~~في نسخة (د) ، (ه) : " لتحصل " وفي (ط) : " لتحصيل " .~~

~~في (د) ، (ه) : " إشراك " ، وفي (ط) : " إشتراك " .~~

~~في (د) ، (ه) : " بتحصيل " ، وفي (ه) : " فتحصل " .~~

~~في (ه) : [فلو] ، وفي (ط) ، (د) [فإذا] .~~

(٧) انظر : تنمة الإبانة ج ٢ نسخة (ط) الورقة (١٦٧ - أ / ب) .

~~في (ه) : " لو " ، وفي (ط) ، (د) : " إذا " .~~

(٩) انظر : البيان (٣٨٦ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٤٨ / ١) ، العزيز (١٤٨ / ٢) ،

(التهذيب (٢٥٨ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ (٣٨٣ / أ) ، التعليقة لأبي الطيب

تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٢٨١ / ٢) .

(١٠) انظر : المسألة الثالثة عشرة السابقة ص ١١٨ .

~~ساقطة من (ه) .~~

الجماعة [X] ، كما أن في إدراك الركوع غرضاً ؛ وهو إدراك
[الركعة] [X] وقد ذكرناه [X] .

الرابعة عشرة : إذا اقتدى بالإمام ثم أراد أن يخرج نفسه عن
متابعته^(٤) ، لا خلاف أنه لا يستحب [له] [X] ذلك ، وهل تبطل به
الصلاة // أم لا ؟ قال الشافعي^(٦) : ومن خرج من إمامة الإمام
[وأتم] [X] لنفسه ، [لم يبن] [X] لي أن يعيد . وأصحابنا أطلقوا في المسألة
قولين : أحدهما : تبطل صلاته ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٩) ومالك^(١٠) ،
ووجهه ما روي أن رسول الله X قال : " إنما جعل الإمام ليؤتم به
فلا تختلفوا عليه " وفي الانفراد اختلاف عليه . والقول الثاني : لا تبطل
// صلاته ؛ بل له أن يتم منفرداً ؛ لما روي أن معاذاً إذا كان في صلاة
العشاء مع رسول الله X ، ثم يرجع إلى قومه فيصلّي بهم ، وكان من
عادته أنه إذا افتتح سورة لا يقطعها ، فافتتح في بعض الليالي سورة البقرة
وكان خلفه رجل تعب في نهاره ، ففتح وصلى وحده ، وقيل له : نافقت
// [X] ، فجاء من الغد إلى رسول الله X وأخبره بالقصة ، فأقبل النبي -
عليه السلام - على معاذ وقال : " أفتان أنت يا معاذ ! أفتان أنت يا معاذ !

[X] في (د) : " وهو إدراك الركعة " وفي (ط) : " وهو إدراك فضيلة الجماعة كما
أن في إدراك الركوع غرض وهو إدراك الجمعة " .

[X] في (هـ) : " الركعة " ، وفي (ط) (د) : " الجمعة " .
[X] ساقطة من (د) ، (ط) .

(٤) انظر : الإبانة الورقة (٤٣ - ب) ، مختصر المزني ص ٢٨ ، المقنع الورقة (٦١) ،
روضة الطالبين (٤٧٨ / ١) ، البيان (٣٨٨ / ٢) ، التنبيه ص ٥١ ،
الحـ

(٤٣٨ / ٢) ، العزيز (١٩٨ / ٢) ، الوسيط (٢٣٩ / ٢) ، التهذيب

(٢٧٤ / ٢) ، نهاية المطلب (الورقة (٣٨ / أ) ، مختصر البويطي الورقة (١٣ / ب) ،

التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤٢٣ / ٢) .

[X] ساقط من (هـ) .

(٦) الأم للشافعي (٣٠٧ / ١) .

[X] في (د) : " وأتم " ، وفي (ط) : " فأتتم " .

[X] في (د) : " لم يبن " ، وفي (ط) : " لم يبرأ " .

(٩) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٥٠٦ / ١) .

(١٠) انظر : الشرح الصغير (٤٤٩ / ١) .

[X] في نسخة (هـ) جاء هذا في الورقة (١٩٠ / أ) بعد إكمال الفرع السادس من

المسألة الثانية عشرة .

ثلاثاً ، اقرأ باسم ربك الأعلى^(١) ، والليل إذا يغشى^(٢) " (٣) .

وجه الدليل أن الرجل انفرد عن الإمام والرسول × لم يأمر بالإعادة . ثم اختلف أصحابنا في محل القولين^(٤) ؛ فمنهم من أطلق في المسألة قولين من غير فصل بين المعذور وغير المعذور ، ومن أصح

من قال : إن كان غير معذور تبطل صلاته ، وفي المعذور قولان ، والمعذور مثل المريض الذي لا يطيق طول القيام ، ومثل من تعب في نهاره ، ومن كان له حاجة [فخاف] فوتها ، والصحيح أنه إذا

خرج ط [٩٤]

بعذر لا تبطل صلاته ؛ لما روينا من قصة معاذ ، ولما روي أن رسول الله × صلى صلاة [الخوف] بطائفة ركعة ، ثم انفردوا عنه وأتموا لأنفسهم^(٥) . [وإن كان بغير] عذر فقولان : أحدهما : لا تبطل ؛ لأنه [تبرع] بالاعتداء ، [والتبرع لا يلزم بالشروع] ، فإن شاء ثبت عليه ، وإن شاء تركه ، وأيضاً [فإنه يجوز له] أن يفتتح الصلاة على وجه يفرد ببعض الصلاة ضرورة مع // الاستغناء عنه وهو في حق المسبوق ، ولو كان إذا انفرد [عن

(١) [الأعلى : ١] .

(٢) [الليل : ١] .

(٣) الحديث رواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب القراءة في العشاء ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٤ / ١٨٢) . والبخاري في كتاب الأذان ، باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى ، انظر : فتح الباري (٢ / ١٩٢) .

(٤) انظر : روضة الطالبين (١ / ٤٧٨) ، البيان (٢ / ٣٨٨) ، الحاوي (٢ / ٤٣٨) ، نهاية المطلب الورقة (٣٨٩ / ب) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ، تحقيق إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٢٥) .

(٥) في (د) ، (هـ) : " فخاف " وفي (ط) : " يخاف " .

(٦) في نسخة (د) ، (هـ) : " الخوف " ، وفي (ط) : " الخسوف " .

(٧) الحديث رواه البخاري في كتاب الخوف ، باب صلاة الخوف ، انظر : فتح الباري (٢ / ٤٢٩) .

(٨) في (د) ، (هـ) : " وإن كان بغير عذر " ، وفي (ط) : " كان آخر عذر " .

(٩) في (هـ) : " متبرع " ، وفي (د) ، (ط) : " تبرع " .

(١٠) في (د) : " بالتبرع " ، وفي (ط) : " بالشروع " ، وفي (هـ) : " والتبرع لا يلزم بالشروع " ولعلها الصواب ؛ لموافقها المعنى .

(١١) في (د) ، (هـ) : " فإنه يجوز له " ، وفي (ط) : " فإننا نجوز له " .

الإمام [تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَبْتَدِيَ عَلَى وَجْهِهِ يَنْفَرِدَ] [بِبَعْضِ
الصلوة ضرورة] [مَعَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ] [تَغْنَاءُ
عَنْهُ] [وَيُخْرِجُ عَلَى هَذَا صَلَاةَ الْجُمُعَةِ ، لَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ
يَنْفَرِدَ ، وَلِلْمَسْبُوقِ أَنْ يَقْتَدِيَ ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ ضَرُورَةَ ؛ فَإِنَّ الْجُمُعَةَ لَا
تُؤَدَّى عَلَى
الانفراد]. والثاني : تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الشَّيْءِ لَا يَجُوزُ إِبْطَالُهَا
عَلَى الْإِنْفِرَادِ ، فَيَبْطُلُ الْأَصْلُ .

[الانتماء
بالمنفرد]

الخامسة عشرة : // إذا رأى إنساناً يُصَلِّي منفرداً ، يستحب
[لَهُ] أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ^(٨) ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا
يُصَلِّيَ مُنْفَرِدًا فَقَالَ : " أَلَا رَجُلٌ يَتَّصِقُ عَلَيْهِ فَيُصَلِّي مَعَهُ ! " .

د [١-٤١]

[قضاء الصلاة
جماعة لمن
فقدتهم الصلاة]

السادسة عشرة : جماعة فاتتهم صلاة فأرادوا القضاء ،
فالمستحب أَنْ يَقْضُوا جَمَاعَةً^(٩) ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا
فَاتَتْهُ ثَلَاثُ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِ الْخَنْدَقِ قَضَاهَا جَمَاعَةً^(١٠) . وَكَذَلِكَ لَمَّا
نَامَ لَيْلَةً فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَضَى الصُّبْحَ
بِالْجَمَاعَةِ^(١١) ، فَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَهَا جَمَاعَةً مَعَ قَوْمٍ يُؤَدُّونَ صَلَاةَ
الْوَقْتِ // لَا يَسْتَحِبُّ^(١٢) ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ خَلْفَ الْأَدَاءِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ،

هـ [١٩٠ ب]

ساقطة من (د) ، (ط) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

ساقطة من (د) ، (ط) .

في نسخة (ط) ساقط ما بعد " الانفراد " .

في (د) ، (ط) : " لَا تَبْطُلُ " ، وَالْأَصُوبُ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي " تَبْطُلُ " وَهُوَ مَا جَاءَ
فِي (هـ) ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ " لَا تَبْطُلُ " .

في (هـ) : " الْخَامِسَ عَشْرَةَ " ، وَفِي (د) وَ (ط) : " الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ " .

ساقطة من (هـ) .

(٨) انظر : الأم (٢٨٤٨) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٨٧ / ١) ، مختصر
البويطي الورقة (٨٤ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري
(١٢٢١ / ٢) .

في (هـ) : " السَّادِسَ عَشْرَةَ " ، وَفِي (د) ، (ط) : " السَّادِسَةَ عَشْرَةَ " .

(١٠) انظر : روضة الطالبين (٤٤٥ / ١) ، المجموع (١٦٣ / ٤) .

(١١) الحديث أخرجه النسائي في باب الأذان للفتنة من الصلوات ، انظر : سنن
النسائي بشرح السيوطي (١٧ / ٢) .

(١٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب الأذان بعد ذهاب الوقت
انظر : فتح الباري (٦٧ / ٢) .

(١٣) انظر : روضة الطالبين (٤٤٥ / ١) ، المجموع (١٦٣ / ٤) .

وأداء الصلاة [على وجهه يقطعه بصحتها] أولى من أدائها على وجه مختلف فيه .

[تغيير نية
الانفراد إلى نية
الافتداء]

السابعة عشرة : إذا شرع في الصلاة منفرداً ، ثم أدرك جماعة يصلون^(٢) ، قال الشافعي - رحمه الله - : وأحب أن يكمل ركعتين ويسلم تكونان نافلة [له] ~~ويبتدئ الصلاة معه~~^(٤) . وجملة الكلام في هذه المسألة أن من شرع في الصلاة منفرداً ثم حضر قوم يصلون ، [فـ] ~~إن~~ أراد [قطع الصلاة فلا خلاف] أنه لا يجوز ~~لأن الله تعالى~~ قال : + وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ^(٧) ، وإن أراد أن يسلم [عن] ~~عن~~

ركعتين قال الشافعي : أحببت ذلك^(٩) ، ووجهه أن أداء الصلاة بالجماعة أفضل ، فهو يقصد الخروج عن الصلاة لما هو من مصلحتها ، فلم يمنع ، ومقتضى هذا النص أنه إن أراد أن يسلم من ركعتين تصح له النافلة ولا تبطل ، وقد نص في مريض كان يصلي قاعداً فقدر على القيام فلم [يقيم] ~~تبطل~~ // صلاته^(١١) ، وأصحابنا نقلوا الجواب وجعلوا المسألتين على قولين وقد ذكرناه ، فعلى القول المخرج^(١٢) لا

ط [١٨٠٠٤]

~~في (د) : " على وجه يقطع بصحتها " ، وفي (ط) : " على وجه مختلف فيه "~~

(٢) انظر : العزيز (٢ / ٢٠٠) ، التهذيب (٢ / ٢٥٦) ، البيان (٢ / ٣٧٥) ، الحاوي (٢ / ٤٢٣ - ٤٢٣) ، روضة الطالبين (١ / ٤٧٩) ، الإبابة (٤٣ - ب) ، المقنع الورقة (٦٢) .

~~ساقطة من (د) ، (ط) .~~

(٤) انظر : مختصر المزني ص ٢٨ ، الحاوي (٢ / ٤٢٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري ، تحقيق : إبراهيم الطيفيري (٢ / ١٣٥٤) .

~~في (هـ) : " فإن أراد " ، وفي (د) ، (ط) : " فأراد " .~~

~~في (هـ) ، (د) : " فلا خلاف أنه لا يجوز " ، وفي (ط) : " فلا خلاف لا يجوز " .~~

(٧) [محمد : ٣٣] .

~~في (د) ، (هـ) : " عن " ، وفي (ط) : " من " .~~

(٩) انظر : مختصر المزني ص ٢٨ ، الحاوي (٢ / ٤٢٣) .

~~ساقطة من (ط) .~~

(١١) انظر : مختصر المزني ص ٢٨ ، الحاوي (٢ / ٣٩١) .

(١٢) جاء في الحاوي : قول الشافعي : وأحب أن يسلم عن ركعتين وتكونان له نافلة ، فظاهره جواز نقل الفرض إلى النفل ، وقال : وهو مخرج من قول الشافعي ، وقد امتنع بعض

يجوز له أن يقصد السلام عن ركعتين ؛ لأن فيه إبطال فرض تلبس به .

فرعان // على القول المنصوص^(١) : أحدهما : لو شرع في الصلاة منفرداً في آخر الوقت ، ولو أتم الصلاة منفرداً^(٢) وقعت صلاته في الوقت ، وقد حضر قوم يصلون جماعة ، ولو سلم عن ركعتين وصلى معهم جماعة وقع بعض الصلاة خارج الوقت ، أوشك هل يتم الصلاة في الوقت أم لا ، فلا يجوز له أن يسلم عن ركعتين ، لأن مراعاة الوقت فرض ، والجماعة سنة ، ولا يجوز الإخلال بفرض لمراعاة سنة .

الثاني : لو شرع في فائتة ، فحضر قوم يصلون فرض الوقت ، لا يجوز له أن يسلم عن ركعتين ليصلي معهم^(٣) ؛ لأنه إن أراد أن

الأصحاب تخريج هذا القول وحمل كلام الشافعي على أن صلاته انتقلت في الحكم إلى النافلة ؛ لأنها انتقلت بتغيير النية . انظر : الحاوي للماوردي (٤٢٥/٢ ، ٤٢٦) .

(١) القول المنصوص : لا يجوز قطع صلاة الفرض وإبطالها للدخول في الجماعة ؛ لأن فيه إبطال فرض تلبس به .

والتخريج : أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما ، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى فيحصل في كل صورة منها قولان : منصوص ومخرج ، المنصوص في هذه هو المخرج في تلك ، والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه ، فيقال : فيها قولان بالنقل والتخريج .

انظر : المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص ٥١٠ - ٥١١ .

(٢) انظر : روضة الطالبين (٤٧٩ / ١) ، العزيز (٢٠٠ / ٢) . وقال النووي في المجموع

(١٨٢ / ٤) : وقال المتولي : إذا قلنا : انقلب فرضه نفلاً لا ينقلب ؛ بل تبطل صلاته ، حرم عليه هنا أن يسلم من ركعتين ليدخل في الجماعة ؛ لأن فيه إبطال فرض . وهذا الذي قاله المتولي غلط ظاهر مخالف لنص الشافعي ، والأصحاب جميعهم على استحباب ذلك ، ووجهه ما ذكرناه أنه يجوز قطع الفرض لعذر ، وتحصيل الجماعة عذر مهم ؛ لأنه إذا جاز قطعه لعذر دنيوي وحظ نفسه ، فجوازه لمصلحة الصلاة والسبب تكميلها أولى ، ثم تعليله بأنه إبطال فرض تعليل فاسد ؛ لأن إبطال الفرض حاصل سواء قلنا : ينقلب نفلاً أم تبطل .

(٣) انظر : روضة الطالبين (٤٧٩ / ١) ، التهذيب (٢٥٧ / ٢) ، العزيز (٢٠٠ / ٢) .

يُصلي معهم الفائتة فقد ذكرنا أن ذلك مجتهد فيه ، وإن أراد أن يُصلي في رض الوقت معهم ، فالجماعة ليست من مصلحة الصلاة التي [هو ملتبس] بها ، ولا يجوز أن يقطع فريضة لمراعاة مصلحة فريضة أخرى .

[وصل المنفرد
صلاته بصلاة
الإمام]

الثامنة ع شرة : لو افتتح الصلاة منفرداً ، ثم حضر جماعة يصلون تلك الصلاة ، فأراد أن يصل صلاته بصلاة الإمام ^(٢) ، نقل **المزني** ^(٣)

[في المختصر] عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال : كرهت أن يفتتحها صلاة أفراد ثم يجعلها صلاة جماعة . [ومقتضى] هذا النص أنه لو اتصل بالإمام صح ؛ ولكن يكره . وقال في القديم : وقال قائل : يدخل مع الإمام ويعتد بما مضى ، ولسنا نقول هذا - وأراد به مالكاً ^(٤) - . وقال في الإملاء : إذا سبق الإمام بركعة ، فجاء رجل فركع تلك الركعة لنفسه ، ثم دخل مع الإمام في صلاته حتى يكملها ، فصلاته كلها فاسدة ، ولا يجوز أن يبتدئ الصلاة لنفسه ثم يأتى بغيره ، وهذا منسوخ ^(٥) . فحصل في المسألة قولان : أحدهما : // يجوز ، وهو اختيار // **المزني** ^(٦) ؛ لأن الرسول x استخلف أبا بكر ليصلي بالناس في مرضه ، فاقتتح بهم الصلاة ، ثم وجد رسول الله في نفسه خفة فخرج يُهادى بين رجلين // إلى أن

ط [٩٥]

هـ [١٩١]

(، المجموع (١٨٣ / ٤) .

(في (هـ) : " هو ملتبس " ، وفي (د) ، (ط) : " هي تلبس " ، والصواب الأولى .

(٢) انظر : البيان (٣٧٥ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٧٩ / ١) ، التهذيب (٢٥٦ / ٢) ، الوسيط (٢٣٩ / ٢) ، المقنع الورقة (٦٢) .

(٣) انظر : الحلوي (٤٢٣ / ٢) ، مختصر المزني ص ٢٧ .

(٤) ساقطة من (هـ) .

(٥) في (هـ) : " ومقتضى " ، وفي (د) ، (ط) : " ومبنى " .

(٦) مذهب مالك : لو أقيمت عليه تلك الصلاة بعد أن صلى منها ركعة يضيف إليها

ركعة ويسلم ويعيد مع الإمام ، انظر : المدونة (١٨٠ / ١) ، النخبة (٢٧٠ / ٢) .

(٧) انظر : الحاوي للماوردي (٤٢٤ / ٢) .

(٨) انظر : الحاوي (٤٢٥ / ٢) .

د [٤٢]

وصل إلى المحراب ، فجلس على يسار أبي بكر وتأخر أبو بكر ، فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً ، يقتدي أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ، ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر ^(١) . وجه الدليل أن الصديق ما كان مقتدياً بأحد ، ثم اقتدى برسول الله ﷺ [في أثناء الصلاة ، والصحابة ما كانوا مقتدين برسول الله ﷺ] ثم اقتدوا به ، فدل على جواز الاقتداء بالإمام في أثناء الصلاة .

والقول الثاني : أنه لا يجوز ، وهو مذهب أبي حنيفة ^(٢) ومالك ^(٣) ، ووجهه أن المسبوق في ابتداء الإسلام كان يصلي ما فاتته ، ثم يقتدي برسول الله ﷺ ، وقد صار ذلك منسوخاً بقصة معاذ [وابن مسعود] وقول رسول الله ﷺ : " فاتبعوه " فلا يجوز المصير إليه ، ولأن صلاة الانفراد [تخالف] صلاة الجماعة ؛ لأن المنفرد لا ينتظر

في الركوع والسجود ، [ويلزمه] السجود بسهو نفسه [ولا يلزمه السجود بسهو غيره ، فصلاة الجماعة] ^(٤) على الضد من ذلك ، ولا يجوز أن يلتزم صلاة على جهة ثم يحولها إلى جهة أخرى ، كما

الظهر ثم أراد أن يجعلها عصرًا . ثم اختلف أصحابنا في محل القولين : فمنهم من أطلق في المسألة قولين من غير تفصيل بين حالة وحالة ^(٥) . ومنهم من قال : القولان فيما لو كانا جميعاً في الركعة الأولى والثانية ولم يكن بينهما اختلاف في القدر ، فأما إذا كان بينهما اختلاف ، فإن كان المأموم قد صلى ركعتين والإمام في الركعة

ط [١٠٦]

(١) الحديث رواه البخاري ، كتاب الأذان ، باب من قام إلى جنب الإمام لعة ، انظر : فتح الباري (١٦٦ / ٢) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٣٥ / ٤) .

(٢) ساقطة من (د) ، (ط) .
(٣) انظر : حل المواضع المغلقة من وقاية الرواية (٤٣ / ١) ، المبسوط (١٧٤ / ١) .

(٤) انظر : المدونة (١٨٠ / ١) ، الذخيرة (٢٧٠ / ٢) .
(٥) ساقطة من (هـ) .

(٦) في (د) ، (هـ) : " تخالف " ، وفي (ط) : " بخلاف " .
(٧) في (د) : " ويلتزمه " ، وفي (ط) ، (هـ) : " ويلزمه " .
(٨) ساقطة من (ط) .

(٩) انظر : التهذيب (٢٥٧ / ٢) ، العزيز (٢٠١ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٧٩ / ١) ، البيان (٣٧٥ / ٢) .

الأولى وعلى العكس ، فلا يجوز قولاً واحداً [١٠٠] كما نص عليه في الإملاء ؛ لأنهما يختلفان في // ترتيب الصلاة . ومنهم من قال : القولان عند الاختلاف [١٠١] في القدر ، فأما إذا كانا جميعاً في الركعة الأولى [أو في] الثانية ، فيجوز قولاً واحداً ، والصحيح هو الجواز في الأحوال كلها ، لقصة أبي بكر - رضوان الله عليه - ، وأما اختلاف [الأحوال] [١٠٢] فلا معتبر به [١٠٣] ؛ لأن ذلك موجود إذا كانا جميعاً في الركعة الأولى ، // ولا يعتبر باختلاف المقدار ؛ فإن عندنا تصح المغرب خلف الظهر ، والظهر خلف المغرب ، وإن كان قدرهما مختلفاً .

فروع ثلاثة : أحدها : إذا جوزنا [أن يصل] [١٠٤] صلاته بصلاة الإمام ، فإن كانا جميعاً في الركعة الأولى أو الثانية ، مضى على متابعته ^(٧) ، وإن كان المأموم في الأولى والإمام في الثانية ، فحكمه حكم المسبوق بركعة يصلي معه القدر الذي أدركه ، [فإذا] [١٠٥] سلم الإمام قام ففضى ما عليه ، فإن كان الإمام في الأولى والمأموم في الثانية ، فيصل مع الإمام على نظم صلاته ، ثم إذا صلى مع الإمام // [ثلاث ركعات وقام الإمام] [١٠٦] إلى الركعة الرابعة لا يقوم معه ؛ ولكن إما أن يخرج نفسه عن صلاة إمامه ويتشهد ويسلم ، أو يقعد في التشهد وينتظر إلى أن [يلتحق] [١٠٧] به الإمام فيسلم معه .

الثاني : إذا كان يصلي جماعة مع قوم ، فحضرت طائفة أخرى يصلون جماعة ^(٨) ، فأخرج نفسه عن متابعة إمامه ، ووصل صلاته

[إذا وصل
صلاته بصلاة
الإمام وكلاهما
في الركعة
الأولى أو الثانية
١٠١]

[إذا كان يصلي
جماعة مع قوم
فحضرت طائفة
أخرى]

[سقط من (د) .]

[في (د) ، (هـ) : " الاختلاف " ، وفي (ط) : " اختلاف " .]

[في (د) : " أو " ، وفي (ط) ، (هـ) : " أو في " .]

[في (د) ، (هـ) : " الأحكام " ، وفي (ط) : " الأحوال " .]

[في نسخة (د) ، (هـ) : " فلا يعتبر به " ، وفي (ط) : " فلا معتبر به " .]

[في (د) ، (هـ) : " أن يصل " ، وفي (ط) : " أن نصلي " .]

(٧) انظر : التهذيب (٢ / ٢٥٧) ، المحرر ص ٢٢٥ ، البيان (٢ / ٣٧٦) ، روضة الطالبين (٢ / ٤٧٩) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٣٨٩) ، مختصر البويطي الورقة (١٣ / ب) .

[في نسخة (د) ، (هـ) : " فإذا " ، وفي نسخة (ط) : " وإذا " .]

[ساقطة من (هـ) ، (ط) .]

[في (هـ) : " يلتحق " .]

(٨) انظر : المجموع (٤ / ١٨٣) ، البيان (٢ / ٣٧٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة

بصلاة الإمام الآخر ، فيبنى حكمه على [المسألتين] ^(١) وقد ذكرناهما ^(٢) .

الثالث : إذا أراد أن [يصل] ^(٣) صلاته بصلاة الجماعة ، فلا بد من نية الاقتداء ، ويخالف ما لو أحدث الإمام واستخلف خليفة ^(٤) وجوزنا لا يحتاج المأموم إلى نية الاقتداء بالخليفة ؛ لأن نية الاقتداء وجدت في الابتداء والخليفة ثانية ، ويمضي على نظم صلاته [فيكتفي] ^(٥) // بالنية السابقة .

[إذا أراد أن
يصل صلاته
بصلاة الجماعة]

ط [١٦٦ ب]

[ترك الجماعة
بالأعذار]

التاسعة عشرة : الجماعة يجوز تركها بالأعذار ^(٦) ، والأعذار على قسمين : خاص وعام ^(٧) ، فأما العذر العام فمثل : الحر الشديد الذي يتأذى به الإنسان ويخاف أن يصيبه السموم ، فيؤخر // الصلاة ويترك الجماعة ؛ لقول رسول الله ﷺ : " إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا بالظهر " ^(٨) . ومن ذلك الوحل الشديد الذي إذا مشى الإنسان فيه يتعب ويخاف أن تتلوث ثيابه ، والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ قال : " إذا ابتلَّت النعالُ فالصلاةُ في الرِّحال " ^(٩) ،

(١ / ٣٨٩) .

في (هـ) : " المسألتين " ، وفي (د) ، (ط) : " المصلين " .

(٢) انظر المسألة الثامنة عشرة (وصل المنفرد صلاته بصلاة الإمام)

في (هـ) : " يصل " ، وفي (د) ، (ط) : " يصلي " .

(٤) انظر : المجموع (١٨٣ / ٤) ، البيان (٣٧٥ / ٢) ، التنبيه ص ٥٠ .

في (د) ، (هـ) : " فيكتفي " ، وفي (ط) : " فيكتفي " .

(٦) العذر : الحجة التي يُعْتَذَرُ بها ، والجمع أعذار ، ولي في هذا الأمر عذر ومعذرة ؛

أي خروج من الذنب . انظر : لسان العرب (١٠٢ / ٩) باب العين .

(٧) انظر : المقنع الورقة [٥٨ / ٥٩] ، التنبيه ص ٥١ ، المحرر للرافعي ص ١٨٦ -

١٨٧ ، البيان (٣٦٨ / ٢ - ٣٦٩) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، الحاوي الكبير (٢ /

٣٨٤) ، التهذيب (٢٤٩ / ٢) ، المجموع (١٧٥ / ٤) ، الإبانة الورقة [٤٢ /

١] ، نهاية المطلب ج ٢ (١٧٩ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق :

إبراهيم الظفر

(١٢١٥ / ٢) .

(٨) الحديث أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب الإبراد بالظهر في شدة

الحر ، انظر : فتح الباري (١٥ / ٢) . ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة

باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي

(١١٧ / ٥) .

(٩) أخرجه أبو داود في سننه ، انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٧٣ / ٣)

باب الجمعة في اليوم المطير . وسنن ابن ماجه ، باب الجماعة في الليلة المطيرة (١ /

٣٠٢) بلفظ قريب منه . قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، وقد احتج الشيخان

والنعل^(١) : قيل : وجه الأرض ، وقيل : الذي يُلبس ، ومعناه ما إذا كان الوحل يبيل النعل فالصلاة في الرحال . ومن ذلك الريح الشديد ، والبرد بالليل ، والأصل فيه ما روي أن ابن عمر أدّن في ليلة ذات برد وريح ثم نادى : " ألا صلوا في الرحال " ^(٢) . ومنها المطر الشديد ؛ لاسيما بالليل ، [والأصل فيه] ~~أن رسول الله~~ × كان يأمر المؤذن في الليلة الباردة ذات المطر حتى يقول : " ألا صلوا في الرحال " . وأما الثلج إذا كان لا يبيل الثوب فلا يجعل عذراً ، فهذه الأشياء وما في معناها عذر . وأما العذر الخاص فإنه يكون خافياً أو خافياً [وقد سبق القول فيه] ~~أو يكون مريضاً~~ ، [والأصل فيه ما روي أن رسول الله ×] ~~مرض فترك أن يصلي بالناس أياماً~~ ، وهكذا لو [لم] ~~يكن مريضاً ولكن كان عنده مريض ولم يكن للمريض من يتعهده ويخاف أن يضيع المريض إذا خرج إلى الجماعة ؛ [سواء كان المريض من قرابته~~ أو لم يكن ، وهكذا لو كان للمريض من يتعهده ؛ ولكن

د [٤٣ب]

هـ [١٩٢ا]

بروقه ، وهو من النوع الذي طلبوا المتابع فيه للتابعي عن الصحابي ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي = .

= الرحال : قال الأزهري : هي المنازل ؛ سواء كانت من مدر أو شعر أو وبر وغير تلك . انظر : المجموع (١٧٦ / ٤) ، الرحل : مسكن الرجل وما يصحبه من الأثاث . وفي الحديث : (إذا ابتلت النعل فالصلاة في الرحال) أي صلوا ركبائاً ، وقال ابن الأثير : فالصلاة في الرحال يعني الدور والمسكن والمنازل . انظر : لسان العرب (١٥ / ١٦٩) باب الرء .

(١) النعل : والنحلة : ما وقيت به القدم من الأرض . انظر : لسان العرب (١٤ / ٢٠٦) باب العين .

(٢) الأثر أخرجه البخاري ، كتاب الجماعة ، باب الرخصة في المطر ، انظر : فتح الباري

(٢ / ١٥٦) . ومسلم ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الصلاة في الرحال ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٥ / ٢٠٠) .

× في نسخة (د) ، (هـ) : " والأصل فيه " ، وفي نسخة (ط) : " والأصل فيه ما روى "

× في (د) : " وقد سبق القول فيه " ، وفي (ط) ، (هـ) : " وقد سبق الكلام فيه "

× في (د) : " والأصل فيه ما روي أن " ، وفي (ط) ، (هـ) : " والأصل فيه أن رسول الله " .

× ساقط من (ط) ، (هـ) .

× في (هـ) ، (د) : " سواء كان المريض قرابته " ، وفي (ط) ، (هـ) : " سواء كان من قرابته " .

كان قد دنا وفاته [وكان يخاف] ^(١) أن لو خرج إلى الجماعة يفوته
آخر
عمره ، فيباح أن يترك الجماعة ؛ لما روى أن عبد الله بن عمر ^(٢)
قصد أن يخرج إلى الجامع ، فأخبر أن سعيد بن زيد ^(٣) في النزاع ،
فترك الجمعة ^(٤) . ومن ذلك إذا كان يخاف من ظالم يقصده بسوء ،
أو كان عليه دين وهو مُعسر ، فخاف أن يحبس الغريم ، // أو كان
يخاف أن يُسرق رَحله لو خرج إلى الجماعة ^(٥) ، أو تضيع ودِعة
// عنده ، فهذه الأعذار وما جانسها يباح لها ترك [الجماعة] ^(٦) .
وكذلك إذا كان قد أكل ثوماً أو بصلاً وقد ذكرناه ^(٧) .

[ما يستحب
للإمام فعله]

[الع شرون] ^(٨) : المستحب للإمام أن يخفف الصلاة بعد أن
يأتي بالأركان والأبعاض والسنن ، ويكره له التطويل ^(٩) ؛ لما روي

^(١٠) في (هـ) ، (د) : " وكان يخاف أن لو خرج " ، وفي (ط) ، (هـ) : " فخاف
أن لو خرج " .

^(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى ، أسلم وهو صغير ، ثم هاجر
مع أبيه ولم يحتلم ، واستصغر يوم أحد ، فأول غزواته الخندق ، وهو ممن بايع تحت
الشجرة ،

أخته هي حفصة - أم المؤمنين - ، أمه هي زينب بنت مظعون أخت عثمان بن
مظعون الجمحي ، روى علماً كثيراً عن النبي ﷺ ، توفي سنة ثلاث وسبعين بمكة
ودفن بذي طوى ، وقيل : بفتح مقبرة المهاجرين ، وعمره (٨٥) سنة . انظر :
سير أعلام النبلاء

(٢٠٣ / ٣ وما بعدها) .

^(٣) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ،
من السابقين الأولين البدرين ، شهد المشاهد مع رسول الله ، وشهد حصار دمشق
وفتحها ، فولاه عليها أبو عبيدة بن الجراح ، فهو أول من عمل نيابة دمشق من هذه
الامة ، توفي سنة إحدى وخمسين وهو ابن بضع وسبعين سنة وقبر بالمدينة انظر :
سير أعلام النبلاء

(١٢٤ / ١ وما بعدها) .

^(٤) الأثر ورد في الأوسط لابن المنذر ، كتاب صفة الصلاة ، ذكر من له عذر في
التخلف عن الجمعة . الطبقات الكبرى لابن سعد ، طبقات البدرين من المهاجرين
ومن بني عدي ابن كعب سعيد بن زيد (٣٩٥٢) .

^(٥) في (هـ) : " الجماعة " ، وفي (ط) ، (د) : " الجامع " .

^(٦) في (ط) ، (د) : " الجمعة " ، وفي (هـ) : " الجماعة " .

^(٧) أن النبي قال : " من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يؤمننا في مسجدنا " متفق عليه .

^(٨) في (هـ) [فرع] .

^(٩) انظر : الأم (٢٨٦ / ١) ، المقنع الورقة (٦٣) ، المجموع (٢٠١ / ٤) ،

البيد

الباب الثالث عشر
فيمن يجوز الاقتداء به، ومن لا يجوز

الباب الثالث عشر

فيمن يجوز الاقتداء به ومن لا يجوز

وفيه إحدى وعشرون ^(١) مسألة :

أحدها : الشرط في جواز الاقتداء أن يكون الإمام طاهراً عن الحدث ^(٢) والجنابة والنجاسة ، فلو اقتدى بجنب أو محدث أو بمن على ثوبه أو بدنه نجاسة ^(٣) ، فإن كان عالماً [بها] فلا تصح صلاته ؛ لأنه مفرط في الاقتداء ثم لا صلاة له ، فأما إن كان جاهلاً بالحال ولم يعلم حتى فرغ من الصلاة // ، أو علم به في أثناء الصلاة فانفرد عنه ، فصلاة المأموم صحيحة عندنا ، ولا فرق بين أن يكون الإمام غالطاً أو يكون قد تعمد الصلاة على تلك الحالة مع العلم ، وقال أبو حنيفة ^(٤) : صلاة المأموم باطلة في الأحوال كلها وعليه الإعادة ، وقال مالك ^(٥) // : إن كان الإمام غالطاً فلا إعادة على المأموم ، وإن كان قد تعمد ذلك فعلى المأموم الإعادة . ودليلنا على أبي حنيفة ما روي " أن رسول الله ﷺ خرج ذات يوم وكبر لصلاة الصبح وكبر الناس خلفه ، ثم تذكروا أن قد أصابته جنابة ، فأومأ إلى القوم كما أنتم ، ثم دخل الحجرة واغتسل وخرج ورأسه يقطر ماءً ، فأتم بهم الصلاة " ^(٦) ، وجه الدليل أن القوم عقدوا الصلاة خلف رسول الله ﷺ وهو كان جنباً في تلك الحالة والرسول - عليه السلام - لم يأمرهم بالاستئناف ، وروي

^(١) في (د) ، (هـ) : " وعشرون " ، وفي نسخة (ط) : " وعشرين " ، والصواب الأولى .

^(٢) الحدث : هو الوصف القائم بلبنتين المتع من الصلاة ونحوها . الروض المربع (١٠ / ١)

^(٣) انظر : الأم (٢٩٧ / ١) ، المجموع (٢٢٦ / ٤) ، فتح العزيز (١٦٢ / ٢) ، المحرر

ص ١٨٨ ، التنبيه ص ٥٣ ، حلية العلماء (٢٢٩ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٩٢٩ / ٢) .

^(٤) في نسخة (د) : " عالماً [بها] فلا " ، وفي نسخة (ط) : " عالماً فلا " ، وفي (هـ) : " به " .

^(٥) انظر : المجموع (٢٢٧ / ٤) ، بدائع الصنائع (١٠٧ / ٢) .

^(٦) انظر : المدونة الكبرى (١٣٨ / ١) ، المجموع (٢٢٧ / ٤) .

^(٧) انظر : فتح الباري ، كتاب الأذان ، باب إذا قال الإمام : مكانكم حتى رجع انتظروه (١١٢ / ٢) .

أن عمر صلى بالناس صلاة الصبح ثم رأى على ثوبه أثر الاحتلام ، فاعتزل وأعاد الصلاة ، ولم يأمر القوم بالإعادة^(١) . وأما الدليل على مالك أن قصد الإمام إلى الصلاة على غير طهر ما لا يطلع عليه المأموم بحال ، وإذا لم يكن للمأموم سبيل إلى معرفته ، كان معذوراً في الاقتداء به ؛ لأن الظاهر [أنه] لا يتقدم للصلاة إلا وهو على طهر ، فوجب أن لا يؤمر بالإعادة ، إذا ثبت أن المأموم لا إعادة عليه فتكون صلاته صلاة جماعة أو صلاة // انفراد ؟ فيه طريقان : أحدهما : أن صلاة المأموم صلاة جماعة ، وعليه يدل ظاهر ما نقله المزني ؛ فإنه قال في آخر باب اختلاف نية الإمام والمأموم [وهذا يخالف صلاة الذين] افتتح بهم النبي x الصلاة [ثم تذكر وانصرف] واغتسل ثم رجع // [إليهم]^(٥) فأمهم لأنهم افتتحوا الصلاة جماعة^(٦) . ووجهه أن في اعتقاده

المأموم أن صلاته جماعة ، وقد بينا الأمر على معتقده حتى صححنا الصلاة ، [فكذاك] نجعله جماعة . والطريقة الثانية : أن صلاتهم صلاة انفراد^(٨) ؛ لأن الجماعة لا تتم إلا // بإمام ولا صلاة للإمام فكيف يكون للقوم جماعة ؟!

يتفرع على هذه القاعدة^(٩) ثلاثة فروع : أحدها : إذا جاء مسبوق [إذا جاء مسبوق فافتتح بالإمام المحث في الركوع] فافتدى بالإمام المحدث في الركوع ، ثم [لما] سلم الإمام أخبر [الركوع]

(١) أخرجه البيهقي في السنن (٢ / ٣٩٩) .

(٢) في (هـ) : " أنه " ، وفي (ط) ، (د) : " أن " .

(٣) في (ط) : " وهذا مخالف صلاة الذي افتتح بهم " ، وفي (د) ، (هـ) ما هو

مثبت في المتن . جاء في مختصر المزني ص ٢٣ : " وهذا يخالف صلاة الذين

افتتح بهم النبي الصلاة ثم تذكر فتصرف فاغتسل ثم رجع فأمهم ؛ لأنهم افتتحوا الصلاة جماعة " .

[إذا كان إمام الجمعة جنباً أو

محدثاً]

(٤) في نسخة (د) ، (هـ) : " ثم تذكروا وانصرف " ، وفي (ط) : " ثم نكر فانصرف " .

(٥) " إليهم " سقطلة من نسخة (ط) .

(٦) مختصر المزني ص ٢٩ .

(٧) في (هـ) : " فكذاك " ، وفي (ط) ، (د) : " فكذا " .

(٨) انظر : مختصر البويطي الورقة (١١ / ب) .

(٩) القاعدة هي : الشرط في جواز الاقتداء أن يكون الإمام طاهراً عن الحدث والجنابة والنجاسة .

(١٠) في (د) : " إذا سلم " ، وفي (ط) ، (هـ) : " لما سلم " .

بحدثه ، فإن قلنا : الصلاة صلاة [جماعة] ^(١) ، احتسب له بالركعة ،
وإن قلنا : الصلاة صلاة انفراد ، فلا يحتسب له ^(٢) .

الثاني : [إذا كان إمام] ^(٣) الجمعة جنباً أو محدثاً ، فهل تجب
الإعادة على المأموم أم لا ؟ فيه قولان : أحدهما وهو المشهور ^(٤) : أن [لا
إعادة] ^(٥) عليه . والقول الثاني حكاه صاحب التلخيص ^(٦) :
أن عليه الإعادة . وهما يخرجان على هذه [القاعدة] ^(٧) ؛ فإن قلنا :
الصلاة صلاة جماعة يحتسب لهم الجمعة ، وليس للإمام أن يعيد الجمعة
بعد ذلك ، وإن قلنا : الصلاة صلاة انفراد [فالجمعة لا تؤدي منفرداً ، فلا
تصح صلاتهم ، ولهم إعادة الجمعة ، وعلى هذا لو كان بعض المأمومين
محدثاً في صلاة الجمعة ، وإن قلنا : إذا كان الإمام محدثاً فالصلاة جماعة
، فإذا كان المأموم محدثاً كان كذلك ، فلا تجب الإعادة على الإمام وعلى
من كان متطهراً ، وإن قلنا : الصلاة صلاة انفراد فعليهم إعادة الجمعة
] ^(٨) وصورة المسألة إذا لم يتم عدد الأربعين دون المحدث .

الثالث : إذا سها الإمام ثم أخبرهم بحدثه ^(٩) ، فإن قلنا : الصلاة
[إذا سها الإمام ثم
أخبرهم بحدثه]

^(١٠) في (د) ، (هـ) : " صلاة جماعة " ، وفي (ط) : " صلاة انفراد " .

(٢) انظر : التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٩٣٨ / ٢) .

^(٣) في (د) ، (هـ) : " إذا كان إمام الجمعة " ، وفي (ط) : " إذا كان الإمام إمام
الجمعة " .

(٤) المشهور هو الرأي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي ، وذلك إذا كان
الاختلاف بين القولين ضعيفاً فللراجح من أقوال الشافعي حينئذ هو المشهور ،
ويقابله الغريب الذي ضعف دليله . انظر : المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص
٥٠٧ .

^(٥) في (د) ، (هـ) : " أن لا إعادة عليه " ، وفي (ط) : " أن الإعادة عليه " ،
والصواب الأول .

(٦) انظر : التنبيه ص ٥٣ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري
(٩٣٩ / ٢) .

(٧) التلخيص لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد محمد بن يعقوب الطبري المعروف بابن
القاص ، انظر : التلخيص ص ١٧٩ .

^(٨) في (د) ، (هـ) : " على هذه القاعدة " ، وفي (ط) : " على هذه الإعادة " .

^(٩) سقط من (د) .

(١٠) انظر : الإبنة مخطوط الورقة " ٤٣ - ب " ، المجموع : (٢٢٦ / ٤) ، روضة
الطالبين (٥٢٠ / ١) ، فتح العزيز (٢٦٩ / ٢) .

صلاة انفراد فليس عليهم سجود السهو ، [وإن كان في المأمومين من سها فعليه سجود السهو] ، وإذا قلنا : الصلاة [صلاة] (١) جماعة ، فإذا كان قد سها الإمام فعليه سجود السهو ، [وإن كان في المأمومين من سها فليس عليه سجود السهو] .

[إذا افتتح الإمام الصلاة على طهر ثم سها أو حدث]

الثانية : إذا افتتح الإمام الصلاة بالقوم وهو على طهر ، ثم سبقه الحدث في الركعة الأولى قبل القراءة أو بعدها ، أو تعدد الحدث ، // وكان الموضع الذي يتطهر منه قريباً من المسجد ، فلا بأس أن ينتظره

ط [١٩٨]

القوم حتى يجدد الطهارة ويعود ويصلي بهم (٢) ، والأصل فيه القصة التي روينا أن الرسول x // افتتح صلاة الصبح ثم تذكر أن قد أصابته جنابة فأمر القوم بالانتظار ، وعاد وأتم الصلاة ، فأما إذا كان في

هـ [١٩٣]

الركعة الثانية [فيكره] (٣) أن ينتظروا ؛ لأن الإمام إذا تطهر وعاد يستأنف // الصلاة فيتغير [نظم صلاتهم] ، وأيضاً فإنهم [لا بد لهم] من مفارقتها في الانتهاء ، فلأن يفارقوه في الأول أولى ؛ إلا على قولنا : إن من سبقه الحدث يبني على صلاته فلا بأس بالانتظار ، ويخالف هذه المسألة ما لو افتتح الصلاة منفرداً ، ثم أدرك الجماعة فأراد أن يصل صلاته بصلاتهم ، لا يجوز على أحد القولين ؛ لأن هناك لم يقصد [إلزام حكم الجماعة في الابتداء ، فإذا اقتدى بالإمام في الدوام فيريد أن يُغير ما قصد التزامه] ، وفي مسألتنا قصد [التزام حكم الجماعة في الابتداء ، ولزم حكم المتابعة بقصده ، فإذا أراد إتمامه لم يُمنع منه . فأما إذا كان الموضع الذي يتطهر فيه بعيداً ، أو لم يكن من عزمهم الانتظار ، فإن أتموا منفردين جاز ، وإن

(١) ساقط من (ط) .

(٢) ساقطة من (هـ) .

(٣) ساقط من (ط) .

(٤) انظر : العزيز (٢ / ٢٦٧) ، التهذيب (٢ / ٢٦٣) ، مختصر البويطي الورقة (١ / ١٢) .

(١) في (د) ، (هـ) : " فيكره " ، وفي (ط) : " فكره " .

(٢) في (د) : " نظام الصلاة " ، وفي (ط) ، (هـ) : " نظم صلاتهم " .

(٣) في (د) : " فبتهم لا بد لهم " ، وفي (ط) ، (هـ) : " فبته لا بد له " .

(٤) في (د) : " التزامه " ، وفي (ط) : " إلزامه " .

(٥) ساقطة من (هـ) .

تقدم واحد من القوم ليتم الصلاة بالقوم إما بإذن الإمام أو بغير إذن ، فهل لهم أن يصلوا معه ؟ فعلى قولين ، وهذه المسألة هي التي تُعرف بالصلاة خلف الإمامين^(١) ،

أحد القولين وهو قوله في القديم : أنه لا يجوز ؛ لأن الرسول - عليه السلام - لما تذكر الجنب لم يستخلف ، وأيضاً فإن الإمام إذا أحدث صار المأموم منفرداً ، وقد ذكرنا أن المنفرد لا يصل صلاته بصلاة الإمام على أحد القولين^(٢) . القول الثاني وهو قوله في الجديد والمذهب الصحيح : أن ذلك جائز ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ استخلف أبا بكر ليصلي بالناس ، فافتتح // الصلاة ، ثم وجد رسول الله ﷺ في نفسه

د [٤٥] ب

ط [١٩٩]

خفة ، ثم جاء وجلس على يسار أبي بكر - رضي الله عنه - وافتتح الصلاة ، واقتدى به أبو بكر والصحابة ، وجه الدليل أن القوم ما كانوا

[قد اقتدوا برسول الله ﷺ في الابتداء ؛ وإنما اقتدوا بأبي بكر ، ثم]
~~اقتدوا برسول الله ﷺ في بقية الصلاة ، فدل على أنه يجوز أن يصلي بعض الصلاة خلف إمام ، وبعضها خلف آخر .~~

فروع ستة : أحدها : إذا قلنا : [إنه] لا يجوز أن يتم صلاته مع الخليفة ، فلو صلى معه ، إن كان عالماً بأن ذلك ليس له تبطل صلاته ، وإن كان جاهلاً بالصلاة صحيحة^(٥) .

الثاني : إذا جوزنا فلا فرق بين أن يكون الإمام قد سبقه الحدث أو أحدث عامداً ، وقال أبو حنيفة^(٦) : إذا سبق الحدث يجوز أن يستخلف ،

فأما إذا تعمد الحدث فالقوم يتمون لأنفسهم ، ولا يجوز أن يستخلف بناء على أصل له ؛ وهو أنه إذا سبقه الحدث لا تبطل صلاته ، وإذا بقي في حكم صلاته بقي حكمه على الجماعة في جواز الاستخلاف

(١) انظر : الأم (٢٠٨ / ١) .

(٢) انظر : المسألة المبلغة عشرة والثامنة عشرة من الباب الثاني عشر في (صلاة الجماعة واحكمها) .

~~سقط من (ط) .~~

~~سقط من (ط) ، (د) .~~

(٥) انظر : التهذيب (٢٦٢ / ٢ - ٢٦٣) ، مختصر البويطي الورقة (١١ / ب) .

(٦) انظر : الهداية للمرغيناني مع فتح القدير (٣٨٥ / ١) ، بدائع الصنعة (١٠٥ / ٢) .

وقد ذكرنا هذا الأصل^(١).

الثالث : عندنا استخلاف الإمام ليس بشرط ؛ بل لو تقدم بعض المأمومين بنفسه وأتم الصلاة يجوز^(٢) ، وعند أبي حنيفة لا بد من استخلاف الإمام^(٣) ، فإذا تقدم بنفسه لا يجوز أن يصلوا معه ، ودليلنا أن [على المأمومين] ~~بحكم الاقتداء~~ [متابعته] ~~في~~ أفعال الصلاة ، [والاستخلاف ليس من جملة أفعال الصلاة] ~~في~~ ، وإذا لم يكن ذلك من جملتها [لم تلزم متابعته فيه] ~~في~~ ، فلم يكن لاعتبار استخلافه // معنى .

الرابع : إذا أحدث في الركعة الأولى ؛ فسواء استخلف من شرع معه في الصلاة أو لم يشرع في الصلاة يجوز ؛ لأنه ليس يختلف نظم [صلاتهما] ~~في~~ .

هـ [١٩٣ ب]

فأما إذا كان في الركعة الثانية ، فإذا صلى ركعة يقعد للتشهد وإن لم يكن موضع // ، قعوده وإذا صلى ركعة ثانية لا يقعد ؛ لأنها الثالثة من صلاة الإمام وإن كان الموضع موضع قعوده^(٤) ، وإذا صلى الثالثة [فقد تمت] ~~في~~ صلاة القوم فيتشهد ، وإذا علم أن القوم فرغوا من التشهد يشير عليهم بالسلام ويتم لنفسه ، حتى قال أصحابنا : لو كان يقضي الظهر خلف من يصلي الصبح ، [فاستخلفه] ~~في~~ الإمام ، فإنه يفت في الركعة الثانية ، ولو كان يقضي الصبح خلف

(١) انظر : المسألة الثانية من الباب الثالث عشر (فيمن يجوز الاقتداء به ومن لا يجوز) .

(٢) انظر : التهذيب (٢ / ٢٦٢) ، البيان (٢ / ٤٠٣) ، مختصر البويطي الورقة (١١ / ب) .

(٣) انظر : فتح القدير (١ / ٣٧٩) .

~~في~~ (هـ) : " على المأموم " ، وفي (ط) ، (د) : " المأمومين " .

~~في~~ (د) ، (هـ) : " متابعته " ، وفي (ط) : " متابعة " .

~~سقط~~ من (د) .

~~في~~ (د) : " لم تلزم متابعته " ، وفي (ط) : " لم تلزم متابعة " وفي (هـ) : " لم تلزم متابعته فيه " .

~~في~~ (هـ) : " صلاتهما " ، وفي (ط) ، (د) : " صلاتهم " .

(٩) انظر : التهذيب (٢ / ٢٦٢) ، المجموع (٤ / ٢٢٦) ، مختصر البويطي الورقة (١٢ / أ) .

~~في~~ (د) ، (هـ) : " فقد تمت " ، وفي (ط) : " تمت " ، وفي (هـ) : [أو : الثالثة] .

~~في~~ (د) : " فاستخلف " ، وفي (ط) ، (هـ) : " فاستخلفه " .

من يصلي الظهر ، فاستخلفه [الإمام] ، لا يقتت ، فإذا أتم صلاته يشير [إلى] القوم بالقيام ويسلم . فأما إن استخلف من لم يشرع معه في الصلاة لا يجوز . والفرق أن الذي [يشرع] معه في الصلاة قد التزم بالاعتداء نظم صلاته ، فيمكنه إتمام الصلاة على الوجه الذي التزمه ، فأما من لم يشرع معه في الصلاة لم يلتزم ذلك النظم ، فلا يمكنه أن يراعي نظم صلاة الإمام [والقوم] . وهكذا لو استخلف مسبوقا لا يعرف قدر ما فاتته من صلاة الإمام لا يجوز ؛ لأنه لا يدري كم الباقي حتى يراعي نظم صلاته .

الخامس : إذا استخلف خليفتين ، حتى صلى كل واحد منهما [ببعض] الناس ، إن كان في غير الجمعة فصلاتهم صحيحة ، وإن كان في الجمعة لا يصح ؛ لأن الجمعة لا يجوز أن تفعل مرتين على الترتيب ، فكيف يجوز فعلها مرتين على الجمع ؟!

السادس : المأموم لا يحتاج أن ينوي الاعتداء [بالإمام] ، لأن الخليفة نائب الإمام ويراعي نظم صلاته وقد نوى الاعتداء بالإمام ، فيبقى حكمه في حق نائبه^(٨) .

الثالثة : الاعتداء لا يصح بالمأمومين ؛ وإنما يصح بالإمام على الخصوص ؛ لأن المأموم تابع فكيف يستتبع غيره^(٩) ، فإن قيل : يس

[في] نقل القصة أن الرسول // x لما استخلف أبا بكر ، ثم وجد في نفسه خفة ... القصة ، كان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله

ط [١٠٠]

سقط من (هـ) ، (ط) .

في (د) : " إلى القوم " ، وفي (ط) ، (هـ) : " على القوم " .

في (د) ، (هـ) : " يشرع " ، وفي (ط) : " شرع " .

سقط من (ط) .

هـ [١٩٤]
د [٤٦ - ب]

في (د) ، (هـ) : " ببعض " ، وفي (ط) : " بعض " .

نظر : تهذيب (٢ / ٢٦٤) .

سقط من (د) ، (هـ) .

(٨) نظر : تهذيب (٢ / ٢٦٣) .

(٩) نظر : الإبقة مخطوط ، الورقة [٤٤ - أ] ، الأم (١ / ٣١٠) ، المجموع

(٢٣٢ / ٤) ، البيان (٢ / ٣٦٧) .

(١٠) سقط من (هـ) .

x ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر ؟ قلنا : أبو بكر ما كان // إماماً ؛ بل كلهم كانوا مقتدين ^(٨) بصلاة رسول الله x ؛ إلا أن الرسول x كان يصلي جالساً ، [فما] ^(٩) كان يبين // للقوم انتقالاته ، وكان لا يمكنه أن يرفع صوته لضعفه ، فالصديق - رضي الله عنه - كان كالمكبر يُعرف القوم انتقالاته x .

[لو اقتدى
بمَن ظنه
منفرداً]

فرعان : أحدهما : لو اقتدى بإنسان ظنه منفرداً ^(١٠) ؛ بأن كان واقفاً في زاوية من زوايا المسجد ، ولم يعلم أن بين يديه إماماً ، أو ظنه إماماً ؛ بأن كان قد غلط في الموقف ؛ فوقف [عن] يسار الإمام محاذياً ، وبأن من بعد أن الإمام غيره ، فالصلاة باطلة ؛ لأن المأموم لا يصلح أن يكون إماماً بحال ، فلم تصح [الصلاة] ^(١١) خلفه ، بخلاف الجنب فإنه يصلح ^(١٢) أن يكون إماماً بحال مع قيام الجنبانية [والحدث ؛ وهو إذا تيمم عند عدم الماء ؛ فإن التيمم لا يرفع الجنبانية والحدث] ^(١٣) .

[إذا وقفا
موضعاً واحداً
وظن كل واحد
منهما أنه إمام
أو مأموم]

الثاني : لو أن رجلين وقفا موضعاً واحداً وافتتحا الصلاة ، فإن اعتقد كل واحد منهما أنه إمام [فصلاتهما] ^(١٤) صحيحة ، وإن اعتقد كل واحد منهما أنه مأموم فصلاتهما باطلة ؛ لأنه لا يجوز أن يقتدي بمأموم غيره ، فكيف تصح صلاته خلف من يعتقد أنه مأموم ، وإن اعتقد أحدهما أنه إمام ، وشك الآخر هل هو مأموم أو إمام ، فصلاة المعتقد للإمامة صحيحة ، وصلاة الشاك باطلة ^(١٥) .

[الإفتاء يملئين
في مسجد واحد]

الرابعة : لو دخل مسجداً فرأى قوماً يصلون [في زاوية مع إمام

^(١٦) في (د) ، (هـ) : " بصلاة رسول الله " ، وفي (ط) : " مقتدين برسول الله " .
^(١٧) في (د) : " فلما كان يبين للقوم " ، وفي (ط) : " كما كان يبين للقوم " ، وفي (هـ) : " فما كلن " .

(٣) قظر : الأم (٣١٠ / ١) ، البيان (٣٦٨ / ٢) .

^(١٨) في (د) ، (هـ) : [عن] ، وفي (د) : " على " .

^(١٩) في (د) ، (هـ) : " الصلاة " ، وفي (ط) : " صلاته " ، والصواب الأولى .

^(٢٠) في (د) ، (هـ) : " يصلح " ، وفي (ط) : " لا يصلح " ، ولعل الصواب الأولى

ط [١٠٠]

^(٢١) سقط من (د) ، (هـ) .

^(٢٢) في (د) ، (هـ) : " فصلاتها " ، وفي (ط) : " فصلاته " .

(٩) انظر : الأم (٣١٠ / ١) ، الإبانة الورقة : (٤٤ / ب) ، المجموع : (١٧٣ / ٤)

- (١٧٤) ، الحاوي (٤٤٠ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٥٤ / ١) ، البيان (٢ / ٢)

(٣٦٨) ، مختصر البويطي الورقة (٨٤ / أ) .